

الباب الأول

فصل في معرفة



# الفصل الأول

## التعريف بقدامة

### ١ - أصله

هو أبو الفرج<sup>(١)</sup> قدامة بن جعفر بن قدامة بن زياد ، الكاتب البغدادي ، وأبوه أبو القاسم جعفر بن قدامة بن زياد ، ذكره محمد بن إسحاق النديم في الفهرست عرضاً عند ترجمته قدامة ، ووصفه وصفاً يدل على خوله وتجرده من العلم والفكر في قوله : وكان أبوه جعفر ممن لا تفكر فيه ، ولا علم عنده<sup>(٢)</sup> .

وللخطيب البغدادي رأى يخالف هذا الرأي ؛ لأنه ينفعه بالعلم والأدب معاً ،

(١) هذه كنيته عند أكثر المترجمين كالنديم ( الفهرست ٣٥١ ) وياقوت ( معجم الأدباء ج ١٧ ص ١٢ ) وابن الجوزي ( المنتظم ج ٦ مجلد ٢ ص ٢٨٠ ) والملك الأفضل ( المطايا السفية ٢٠٧ ) والصفدي ( الوافي بالوفيات ج ٢ قسم ١ ص ٤١ ) والمطرزي ( الإيضاح الورقة ٤٠ ) ، ويذكره الأمدى عرضاً عند تكلمه في « الطابق » قال : لقبه أبو الفرج قدامة بن جعفر في كتابه المؤلف في نقد الشعر « التنكاف » ( الوازنة ١٢٤ )  
ولكن أباحيان التوحيدى يكتبه بأبي عمرو ( الإمتاع والمؤانسة ج ١ ص ١٠٨ ) ويكتبه ابن تفرى بردي بأبي جعفر ( النجوم الزاهرة ج ٣ ص ٢٩٨ )  
فهذه ثلاث كنى ، اخترنا منها ما عليه أكثر المؤرخين وكتاب التراجم ، ولا سيما أن تلك كنيته عند السمودي صاحب « مروج الذهب » وكان معاصراً لقدامة ( توفى السمودي سنة ٥٢٤٦ هـ )

ولا يكتفى بهذا ، بل يقول عنه : إنه أحد مشايخ الكتاب وعلمائهم ، ويصفه  
بوفرة الأدب ، وحسن المعرفة ، ويذكر أن له مؤلفات في صنعة الكتابة وغيرها ،  
وأنه حدث عن أكابر العلماء الذين تلقى عنهم ، والأدباء الذين جلس إليهم ،  
كأبي العيناء الضرير ، وحماد بن إسحاق الموصلي ، ومحمد بن يزيد البرّد ، ومحمد  
ابن عبد الله بن مالك الخزاعي ، ونحوهم ، وأن من رواه أبا الفرج صاحب  
الأغانى (١) .

• • •

والتناقض بين القولين ظاهر لا يحتاج إلى إيضاح ، فكيف يكون رجل  
واحدا لا تفكر فيه ولا علم عنده ، ثم يكون هو نفسه أحد مشايخ الكتاب  
وعلمائهم ، وافر الأدب ، حسن المعرفة ؟ .

كان يا قوت - من غير شك - أمينا حين أورد القولين ، مع ما فيهما  
من تضارب ، ونسب كلامهما لصاحبه ، ولكننا لا نكتفى منه بهذه الأمانة  
التي تجمع بين الآراء المتناقضة ، والنظرات المتباينة ، من غير أن يعمل على إزالة  
التناقض ، أو يحاول التوفيق بين هذه النظرات المختلفة .

وكان عليه ، وقد جعل من نفسه مؤرخاً ، وجعل من كتابه ممجبا  
للأدباء ، ومرجماً يعتمد به الباحثون ، ويمتدحه المحققون ، أن يمحص كل رأى  
ويفحص عن أسانيد أخرى ، تؤيد هذا الرأى ، أو تبطل تلك الدعوى . ولعل  
ذلك كان أسير في زمنه ، وأقل مشوثة عليه ، لكثرة كتبه من جهة ،  
ولاستطاعته الانتفاع بغيره من الرواة فيما يشكل عليه من جهة أخرى ،  
ولكنه اكتفى كما رأينا بإيراد الروایتين ، دون أن يحشم نفسه عناء الفحص  
عنهما ، وتصديق إحداها وتكذيب الأخرى ، أو ترجيح تلك الرواية على

(١) الخطيب البغدادي : تاريخ مدينة السلام : المجلد ٧ ص ٢٠٥ .

غيرها ، بل ترك للزمن ولمن يشاء أن يحقق ما يريد ، وترك الباحثين في عمياء ، حتى يسمح لهم ليل الزمان بالتكشيف والأنبجلاء .

• • •

لقد ذكر ياقوت ، وكذلك ذكر محمد بن إسحاق من قبله ، أن قدامة كان نصرانيا ، وأنه أسلم على يد المكتفي بالله ، وقد يستدل من هذا على أن أباه جعفر ، كان مثله نصرانيا ، فهل كان ذلك صحيحاً ؟

نبحث عن نص صريح فيما بين أيدينا من المصادر ، يدلّ على دينه ، أو يؤكد نصرانيته ، فلا نجد هذا النص الصريح ، ويضل التفكير بين ضروب من التروض والاحتمالات ، فالمقل لا يجد مانعاً يمنع أن يكون جعفر مجوسياً على دين أمة الفرس ، ونحن نعرف أن أكثر الأجانب الذين اتصلوا بالدولة ، وانتمجعوا حاضرتها ، كانوا من أهل فارس ، وقد تميل إلى ترجيح أن أباه جعفرأ كان نصرانيا ، قياساً على المشهور من أن الولد على دين أبيه ، وقد ثبت بالنص أن قدامة كان نصرانياً ، وأنه اعتنق الإسلام على يد المكتفي بالله (٢٨٩-٢٩٥ هـ) وأمام هذا الفرض نكون أمام عدة احتمالات منها :

( ١ ) أن يكون جعفر قد أسلم في الوقت الذي أسلم فيه ابنه قدامة ، وتكون الأسباب والعوامل التي أدت إلى إسلام أحدهما ، هي العوامل والأسباب التي أدت إلى إسلام الآخر .

( ٢ ) أن يكون إسلامه متقدماً على إسلام ابنه ، فيكون قد أسلم ، وترك لأبنائه — ومنهم قدامة — حرية الاختيار بين البقاء على دينه ، أو الدخول فيما أراد أن يدخل فيه ، فتأخر إسلام قدامة عن إسلام أبيه ، حتى إذا شرح الله صدره للإسلام ، أسلم طواعية واختياراً ، أو دخل في الإسلام كما دخل فيه

كثير غيره طمعاً في عرض من أعراض الدنيا ، على يد أحد الخلفاء العباسيين ،  
عسى أن يكون له في دولتهم نصيب .

\* \* \*

أما ذلك التحديث الذي ذكره الخطيب البغدادي عن أولئك العلماء والأدباء ،  
فربما كان من آثار صحبة خاصة ، وصلة شخصية ، فروى شعرا ، أو حدث بحديث  
مما سمعه من هؤلاء ، أو قص خبراً عن واحد منهم . وليس التحديث في مثل  
تلك الأمور محتاجاً إلى إجازة من العالم أو الأديب الذي روى عنه ، على أن ذلك  
ليس كثيراً كما يتوهم ، فلم نعث له على رواية عن واحد من هؤلاء الذين ذكرهم  
الخطيب ، وإن كنا وجدنا روايات لغيرهم ، فقد وجدنا رواية واحدة له عن علي بن  
يحيى النجهم ، رواها ياقوت عن سؤال إسحاق الموصلي للمأمون أن يكون دخوله  
إليه مع أهل العلم والأدب والرواة لامع المغنين . . .<sup>(١)</sup> وليس لنا أن نفرض  
أن هذا التحديث كان في كلام الله أو تأويله ، أو في نقل حديث الرسول  
ورواية أخباره .

أما أبو الفرج الأصفهاني فقد روى عنه حقا ، ولكن أكثر ما رواه عنه  
إنما هي أحاديث وشعراً أكثره للخليفة الأديب عبد الله بن المعتز ، وما رواه  
عنه يدل على طول صحبة ، ودوام ملازمة .<sup>(٢)</sup> وتدل هذه الصحبة وتلك الملازمة  
على الود المتبادل بين الرجلين فإن المعتز يطلعه على كثير مما كان يحمل بمثله  
أن يستره إلا عن الثقات المصطفين ، الذين ينادمونه على الشراب ، ويرونه  
في مبادله ، وإلى جانب هذا ينشده شعراً في الغزل والمجون والهجاء ، ولا شك أن  
ابن المعتز وهو من هو ، لا يمكن أن يطلع على ذلك أحداً إلا إذا كان من خاصته  
وثقاته المقربين .

(٢) الأغاني ج ٧ ص ١٣٦ و ١٣٧ و ١٣٨ .

(١) معجم الأدباء ٩ / ٩

كما كان لجمعفر تحديث، وروايات عن ميمون بن هارون ، وهارون بن محمد ابن عبد الملك الزيات . وعلى بن يحيى المنجم ، وعبيد الله بن عبد الله .. (١)

• • •

ثم إن الخطيب ينعت جمعفراً بأنه كان أحد مشايخ الكتاب وعلمائهم ، وبأنه وافر الأدب حسن المعرفة ، ولكنه لم يدلنا على واحد من الخلفاء أو العمال آتخذه كاتباً له ، ولم يفعل ذلك غيره . ولكن هذا النعت على أى حال يؤهم القارىء أنه كان كاتباً ذائماً ، وأنى يكون هذا النعت صادقا ثم لا يعرف من كتب له ؟

قد يكون هذا الخبر مبالغاً فيه ، من غير سند صحيح يؤيده ، وقد يكون الخطيب أخذ هذا الخبر من أفواه العامة ، وسجل ما سمع منهم من غير أن يتثبت من صحته ، وقد يكون جمعفر على تلك النعوت التي نعته بها الخطيب ، ولكن الناس ، أو رواة الأخبار ، لم ينصفوه لنصرانيتها أو غيرها ، فأهملوا ذكره وذكر من اتصل به ، وفي القصة التالية أثر من آثار تحامل العلماء والأدباء عليه :

حدث المرزبانى قال (٢) : أخبرنى يوسف بن يحيى بن على المنجم قال : قال أبى أبوالحسن على بن يحيى يوماً لخالى أحمد بن أبى كامل : أنشدك أبو قدامة شعره ؟ — وأبو قدامة إنسان من الكتاب ، كان يتعاطى قول الشعر فيكسره ويلحن فيه — فقال : ولم ؟ فنى الصفع حتى ينشدنى شعره ؟ فأنشدنا الصولى لأحمد بن يوسف الكاتب :

إِنَّ كَفَى إِذَا التَّقْيِينَا أَرَاهَا تَسَدَّى إِلَى قَسَاحِيَانِ

(١) الأغاني ( طبعة دار الكتب ) ج ٥ ص ١٠٢ و ٢٣٩ و ٢٧٠ و ٢٩٠ .

(٢) الموشع فى مأخذ الطاه على العمراء ٨٧٢ .

وَلَمَّا عَطْفَةً يَلَا بَدَّ مِنْهَا بَعْدَهُ فِي قَفَا أَبِي عَمْرَانَ  
ذَهَبَتْ كُلُّ لَذَّةٍ لِي إِلَّا لَذَّتِي فِي تَفَقُّدِ الْإِخْوَانَ  
وَأَسْتِنَاعِي بِصَفْعٍ مَنْ يَدْعِي الشَّمَّ رَ بِلَا خَبِيرَةٍ وَلَا إِحْسَانِ

وهذا التحامل ، وإن بدا بالغ القسوة والظن ، لا يمكن أن يطغى فيطمس على الحقائق التاريخية ، ويفشى على ذكر جعفر واسمه ، لو كان حقاً أحد مشايخ الكتاب وعلمائهم .

وما شعر بحاجتنا إلى إبراز هذا التفاوت العظيم بين وصفه بأنه « أحد مشايخ الكتاب وعلمائهم ، وافر الأدب ، حسن المعرفة » وبين وصفه بأنه « إنسان من الكتاب كان يتعاطى قول الشعر ، فيكسره ، ويلحن فيه » !

وإذا تدبرنا هذا القول الأخير ، وقرأنا شيئاً من شعر جعفر الذي أوردته ياقوت في ترجمته ، وجدنا هذا الشعر منوسط الجودة ، فليس له فحولة المجهدين ، وليس فيه ابتدال المدعين . ثم إننا لا نجد فيه أثراً للحن ، ولا لخلل الوزن ، يستحق من أجله أن يصفع قائله ، كما ي أحمد ابن أبي كامل :

وبين أيدينا شعر غيره ثبتت صحة نسبته لجعفر ، والناظر في هذا الشعر يحكم حين يديم النظر أنه شعر عالي الطبقة لشاعر مجيد ، وقد كان هذا الشعر بين يدي ياقوت حين نقل ما نقل ، وذمه بما أراد أن يذمه به ، ومن ذلك قوله في نكبة أبي الحسن علي بن الفرات ، وحسرتة علي ما كان ينال من صلته ، وما كان يجري عليه في الأعياد :

لَمَّا خَلَوْتُ مِنَ الْفَوَائِدِ وَالْمَنَافِعِ وَالصَّلَاتِ  
وَعَدَمْتُ فِي الْأَعْيَادِ مَا عُوذْتُ مِنْ كُلِّ الْجِهَاتِ  
وَبَقِيتُ فِيهَا حَارًّا كَالسَّفَرِ ضَلُّوا فِي الْقَلَاةِ

نَادَيْتُ يَاسَقِيًّا وَيَا رَعِيًّا لِعَصْرِ ابْنِ الْفُرَاتِ  
مَلِكِ أَشْمِ مُسَوِّدِ رَطْبِ الْأَنْوَالِ بِالْهَبَاتِ  
يُعْطَى الرَّغِيبَ وَلَا يَمُنُّ (م) وَلَا يُنْفِصُ بِالْعِدَاتِ (١)

وهناك شك لا بأس بإيراده ، هو أن تكون أكثر تلك النعوت لقدامة الابن ، وليست لجعفر الأب ، وكأنَّ الخلط بينهما هو الذي جعل كتاب التاريخ يقعون في هذا التناقض ، ويؤيدنا في ترجيح هذا الاحتمال أن الخطيب ترجم في تاريخ مدينة السلام لجعفر بن قدامة ، ولم يترجم لقدامة بن جعفر ، مع بعد ما بين الرجلين في المنزلة والعلم والفكر !

\* \* \*

وكما نجد هذا التفاوت في تقدير شعر جعفر ، والاختلاف في منزلته في الكتاب ، نجد أيضاً تفاوتاً في وصفه وفي نعت طبعه وخلقه ، فأبو حيان يقول للعروضي : «أراك منخرطاً في سلك ابن قدامة ، ومنصباً إليه ، ومتوقفاً عليه ، وكيف يتفق بينكما؟ وكيف تألفان ولا تختلفان؟» فيقول له : «اعلم أن الزمان وقت الاعتدال ، والرجل — كما تعرف — على غاية البرد والعتامة : وخساسة الطبع ، وأنا كما تعرفني وثبتني ، فاعتدلنا إلى أن يتغير الزمان ، ثم نفترق ونختلف ولا نتفق» ، وأنشأ يقول :

وَصَاحِبِ أَصْبَحَ مِنْ بَرِّهِ      كَالْمَاءِ فِي كَانُونِ أَوْ فِي شَبَّاطِ  
نَدْمَانُهُ مِنْ ضَيْقِ أَخْلَاقِهِ      كَأَنَّهُمْ فِي مِثْلِ سَمِّ الْخِيَاطِ  
نَادَمْتُهُ يَوْمًا فَالْفَيْتُهُ      مُتَّصِلِ الصَّمْتِ قَدَائِلِ النَّشَاطِ  
حَتَّى لَقَدِ أَوْهَمَنِي أَنَّهُ      بَعْضُ التَّمَاثِيلِ الَّتِي فِي الْبَيْسَاطِ

ونقرأ هذا الكلام ، ونصفي لهذا الشعر ، فنعجب غاية العجب أن يكون رجل له مثل هذه الصفات من غاية البرد والغثاء ، وخساسة الطبع ، وضيق الخلق ، واتصال الصمت ، وقلة النشاط في مجالس الأُنس والشراب ، ثم يتخذُه ابن المعتز الشاعر الأديب - الذي يقدر المجالس والجلساء ، صَفِيًّا وخليلاً وندِيًّا ، ويبوح له بمكنون سره ، وخبيء أمره ؟ وحسبنا أن نروى شاهداً على ذلك ما نقله صاحب الأغاني عن جعفر : حدثني جعفر قال : كان لعبد الله بن المعتز غلام يحبه ، يقال له نشوان ، وكان يعني غناء صالحاً ، فجدر ، وجزع عبد الله لذلك جزعاً شديداً ، ثم عوفى ، ولم يؤثر الجدرى في وجهه أثراً قبيحاً ، فدخلت إليه ذات يوم ، فقال لي : يا أبا القاسم قد عوفى فلان بمدك ، وخرج أحسن مما كان ، وقلت فيه بيتين ، وغنت زرياب فيهما رملاً ظريفاً ، فاسمعهما إنشاداً إلى أن تسمعهما غناء ، فقلت : يتفضل الأمير أيده الله تعالى بإنشادي إياها ، فأنشدني :

لِي قَرَّرْتُ جُدْرًا حَتَّى اسْتَوَى      فزَادَهُ حُسْنًا فزَادَتْ هُمُورِي  
أَظَنُّهُ غَنَى لِسَمْسِ الضُّحَا      فَنَقَطْتُهُ طَرَبًا بِالنُّجُومِ

قلت : أحسنت والله أيها الأمير ! فقال لي : لو سمعته من زرياب كنت أشد استحساناً له ، وخرجت زرياب ، فغنته لنا في طريقة الرمل في أحسن غناء ، فشر بنا عليه عامة يومنا . .

أرأيت إلى أي حد كانت الصلة بين جعفر وبين الأمير الهاشمي ، الذي لا يناديه باسمه ، بل يكنّيه ليكرمه ، ثم يقص عليه مثل ذلك الخبر ، وينشده مثل ذلك الشعر ، ويدعو الجارية لتنشده هذا اللحن ، ثم يشاربه عامة يومه ؟ .

نعتقد أن إنساناً بهذا الوصف ، وعلى تلك المنزلة من ابن المعتز في شرف نفسه ، وكرم محتده ، وعظمة فنه ، وسعة علمه ، يبعد أن تنطبق عليه تلك الأوصاف التي وصفه بها العروضي ، ورواها عنه أبو حيان ! .

ثم إنا لا نجد فيما ذكر الخطيب شيئاً يدل على أن جعفرأ تولى الكتابة بالديوان ، ولا نجد فيما روى الأصفهاني من اتصاله بالمكتفي بالله وانقطاعه إلى ابن المعتز ما يدل على أنه كتب لهما ، ولا لواحد منهما ، كما رأى الأستاذ عبد الحميد العبادي ، إذ أن مثل تلك الأمور تحتاج في إثباتها إلى النص الصريح ، وقد آلف من آلف في الوزراء والكتاب ، فلم يذكر واحد منهم شيئاً عن تلك الكتابة .

\* \* \*

وهناك شيء آخر نخالف فيه ما ذهب إليه الأستاذ العبادي ، وذلك ترجيحه أن وفاة جعفر كانت حوالي سنة ٣١٠ هـ وهي السنة التي يظن بعضهم خطأ أن ابنه قدامة توفي فيها .. وهو يرى أن قوله بوفاة جعفر حوالي سنة ٣١٠ هـ يتفق مع أخذه عن ذكر من العلماء ، ومع اتصاله بالخليفة المكتفي بالله ( المتوفى سنة ٢٩٥ هـ ) وانقطاعه إلى ابن المعتز ( المتوفى سنة ٢٩٦ هـ ) ولا يتعارض مع ذلك كون الأصفهاني ( ٢٨٤ - ٣٥٦ هـ ) قد أخذ عنه (١) .

ولسنا نرى علة وجيهة لما ذهب إليه من ترجيح أن وفاته كانت حوالي سنة ٣١٠ هـ ، ولا لهذا العنت الذي تجشمه في تأييد ما ذهب إليه ، فإن أماننا نصاً صريحاً يحدد وفاة جعفر تحديداً دقيقاً ، يذكر السنة والشهر واليوم ، ولم يكن هذا النص بعيداً عن الأستاذ العالم المؤرخ حين قرر ما قرر ، بل كان أمامه وبين يديه ، ونقل كلاماً مما حوله ! .

وذلك النص قد نقله ياقوت عن تاريخ أبي محمد عميد الله بن أبي القاسم عبد الحميد بن بشران الأهوازي الذي يقول فيه : مات أبو القاسم جعفر بن قدامة ابن زياد يوم الثلاثاء لثمان بقين من جمادى الآخرة سنة تسع عشرة وثلاثمائة (٢) .

ولعل في هذا النص الصريح ما كان يبسر على الأستاذ ما حاول من إثبات إمكان

(١) تحقيق في حياة قدامة ، مقدمة ( لقد النثر ١ ) ص ٣٥ .

(٢) معجم الأدباء ج ٧ ص ١٧٨ .

أخذ أبي الفرج الأصبهاني عن جعفر بن قدامة ، لأن سن أبي الفرج كانت حين وفاة جعفر خمسا وثلاثين سنة ، وهي سنّ النضج الجسمي والعقلي ، الذي يمكنه من الأخذ والتلقى وتمحيص الروايات ، ثم تأليف كتابه الذائع الصيت !

أما جدّه قدامة فلم أقف له على ذكر فيما تهيأ لي من المراجع ، غير أن الجاحظ أورد في كتاب الحيوان ما يأتي :

« وقال قدامة حكيم الشرق في وصف الذهن : شعاع مركوم ، ونسيم معقود ، ونور بصاص ، وهو النار الخامدة ، والكبريت الأحمر » .

وذكره الجاحظ مرة ثانية في كتاب نجر السودان من مجموعة رسائله عند الحديث على قبة قصر حصن غمدان . قال : وفيها يقول قدامة حكيم الشرق وكان صاحب كيمياء :

فَأَوْقَدَ فِيهَا نَارَهُ وَكَوَّانَهَا أَقَامَتْ كَعُمُرِ الدَّهْرِ لَمْ تَنْصَرَمِ (١)

## ٢ - حياة قدامة

أما قدامة فإن حياته خفيّة شديدة الحفاء ، والمعلومات التي يقدمها لنا الرواة والمؤرخون ضئيلة ، لا تكفي لتكوين صورة صحيحة واضحة أو قريبة من ذلك عن تلك الحياة ، ونجد التشابه عظيمًا بين كتابات المؤرخين ورجال التراجم ، وهذا يدعونا إلى الجزم بأن بعضهم أخذ عن بعض .

وأقدم الذين كتبوا عن قدامة من الباحثين وكتاب التراجم محمد بن إسحاق النديم صاحب الفهرست ( المتوفى سنة ٣٨٥ هـ ) ، وكان الذي كتبه ثواة لما كتب غيره منهم ، ومع ذلك يبدو القدر الذي كتبه ضئيلًا ليس فيه شيء من التفصيلات ، وإنما فيه لحة خاطفة عما اشتهر به قدامة . . وهو كلمات معدودة ، هذا نصها :

(١) كتاب الحيوان للجاحظ ج ٥ ص ٩٥ « تحقيق عبد السلام هاون » .

« هو قدامة بن جعفر بن قدامة ، وكان نصرانيا ، وأسلم على يد المكتنق بالله ، وكان قدامة أحد البلغاء الفصحاء ، والفلاسفة الفضلاء ، وممن يشار إليه في علم المنطق ، وكان أبوه جعفر ممن لا تفكر فيه ، ولا علم عنده<sup>(١)</sup>»

والمعجب أن الخطيب البغدادي ( التوفي سنة ٤٦٣ ) لم يذكره في تاريخ مدينة السلام ، مع أنه ذكر أباه ، وأثنى عليه على الوجه الذي أسلفنا ، مع الفرق العظيم بين الوالد والولد . ومع تلك النسبة « البغدادي » التي لصقت بقدامة واقترنت باسمه ، ومع أن كتاب الخطيب قد ألفه في تاريخ بغداد ومن أنجبت من مشاهير الرجال .

وأبو الفرج ابن الجوزي ( المتوفي سنة ٥٩٧ هـ ) صاحب كتاب « المنتظم » ، يذكره في وفيات سنة ٣٢٧ هـ في كلمات قليلة على هذا النحو :

« قدامة بن جعفر بن قدامة ، أبو الفرج الكاتب ، له كتاب حسن في الجراج وصناعة الكتابة ، وقد سأل ثعلبا عن أشياء<sup>(٢)</sup> .

وترجم له أبو الفتح ناصر بن عبد السيد المعروف بالطرزي ( المتوفي سنة ٦١٦ هـ ) عرضا في أثناء شرحه لمقامات الحريري بما يأتي :

« قدامة : هو أبو الفرج قدامة بن جعفر بن قدامة بن زياد ، الكاتب البغدادي ، المضروب به المثل في البلاغة ، وقيل هو أول من وضع الحساب ، وظنى أنه أدرك أيام المقتدر بالله ، وابنه الراضي بالله ، وله تصانيف كثيرة<sup>(٣)</sup> .

وعبارة أبي الفداء ( المتوفي سنة ٧٧٤ هـ ) هي عبارة ابن الجوزي مما يدل على أنه نقل عنه<sup>(٤)</sup> .

(١) الفهرست ١٨٨ .

(٢) المنتظم لابن الجوزي : ج ٦ مجلد ٢ ص ٢٨٠ .

(٣) الإيضاح للطرزي : الورقة ٤٠ .

(٤) انظر البداية والنهاية لابن كثير : ج ١١ ص ٢٢٠ .

والملك الأفضل ( المتوفى سنة ٥٧٨ هـ ) لا يكاد يخرج عما رسم ابن إسحاق  
القديم ، وهذه ترجمته ، كما أوردناها في « المطايا السنية » :

قدامة بن جعفر بن قدامة ، العلامة الأخياري ، الكاتب البليغ ، كان  
فيلسوفاً نصرانياً ، ثم أسلم ، وكان صاحب علوم كثيرة ، وله تصانيف مفيدة  
ومعرفة بليغة بالمنطق ، أخذ عن ابن قتيبة والبرد ، توفي لبضع وثلاثمائة<sup>(١)</sup> .

وذكره بدر الدين محمود بن أحمد العيني ( المتوفى سنة ٨٥٥ هـ ) في أعيان  
من توفوا سنة ٣٣٧ هـ ، بما لا يزيد شيئاً عما نقل أبو الفداء عن ابن الجوزي  
إلا شيئاً من التقديم والتأخير الذي يضطرب به المعنى : فإن عبارة أبي الفداء  
« له مصنف في الخراج وصناعة الكتابة ، وبه يقتدى علماء هذا الشأن ، وقد سأل  
تعلماً عن أشياء » وعبارة العيني « له كتاب حسن الخراج وصناعة الكتابة ، وقد  
سأل تعلماً عن أشياء ، وبه يقتدى علماء هذا الشأن »<sup>(٢)</sup> فالافتداء في عبارة أبي  
الفداء منصب على تأليفه كتاب « الخراج وصناعة الكتابة » وفي عبارة العيني  
منصب على سؤاله تعلماً عن أشياء ، ولا معنى له .

أما ابن تفرى بردى ( المتوفى سنة ٨٧٤ هـ ) فهذه عبارته في حوادث سنة  
سبع وثلاثين وثلاثمائة :

« وفيها توفي قدامة بن جعفر الكاتب ، صاحب المصنفات . . . وكان عالماً ،  
جالس البرد وتعلماً وغيرها<sup>(٣)</sup> .

\* \* \*

تلك هي المظان التي ذكرت قدامة ، والتي استطعنا بعد عناء أن نصل إليها ، وأن

(١) المطايا السنية للملك الأفضل : الورقة ٢٠٧

(٢) عقد الجنان في تاريخ أهل الزمان لبدر الدين العيني : الورقة ٦٨ القسم الأول من  
الجزء السادس عشر .

(٣) النجوم الزاهرة لابن تفرى بردى ج ٣ ص ٢٩٢ و ٢٩٨ .

تحصى ما فيها ، ولكن هذه المظان - وإن بدت كثيرة ، وإن اختلفت القرون التي عاش فيها كاتبوها - تكاد تنبع من نبع واحد ، والحقائق التاريخية التي يمكن استخلاصها من هذه النصوص تافهة ، لا تعين المؤرخ على تكوين فكرة صحيحة ، أو رسم صورة واضحة لمعالم حياة قدامة ، اللهم إلا أن نلجأ إلى الخيال ، ونستنجد بالأسلوب الإنشائي ، نصف فيه نبوغه ، ونفخم في علمه ، وفي ذكر مؤلفاته ، وهذا ما فعله المؤرخون المتأخرون ، مما لم تفد الحقيقة منه كثيراً . وما تضمنته هذه المظان - على تعدادها - من المعلومات يمكن تلخيصه في الكلمات الآتية :

« هو قدامة بن جعفر بن قدامة بن زياد البغدادي ، كان نصرانياً ، وأسلم على يد المكنى بالله الخليفة العباسي ، أخذ عن ابن قتيبة والبرد وثعلب ، واشتهر بالكتابة والحساب والمنطق والبلاغة ونقد الشعر ، وله مصنفات كثيرة ، تولى الكتابة لابن الفرات في ديوان الزمام - كما ذكر ياقوت - ويقال إنه كتب لبني بويه - نقل ذلك ياقوت عن أحد شراح المقامات الحريرية - توفي لمبضع وثلاثمائة ، أو ثمان وعشرين وثلاثمائة ، أو لسبع وثلاثين وثلاثمائة<sup>(١)</sup> .

\* \* \*

ولا إخال مؤرخاً محققاً يستطيع أن يستخلص من تلك الروايات الكثيرة شيئاً من المعلومات أكثر من هذه الكلمات مهما يسهه الاجتهاد . وهذه المعلومات كما ترى لا ترسم صورة واضحة لتقلب قدامة وتصرفه الحياة .

ويبقى بعد ذلك كثير من الأسئلة في انتظار الجواب عنها ، وقبل أن نحصل على هذه الإجابات ستبقى حلقات كثيرة مفقودة في سلسلة حياة قدامة ،

---

(١) ذكر ملا كاتب جلبي في التعريف بكتاب نزهة القلوب لقدامية أنه توفي سنة ٣٩٠ هـ (كشف الظنون ج ٢ ص ٥٩٥) ولم نجد مرجعاً قديماً يحدد وفاة قدامة بهذا التاريخ ، وحنى علينا للمصدر الذي اعتمده في تحديد تلك السنة .

وثغرات لا يرجى لها التثام ، وسيبقى الغموض كما كان مخمياً على هذه الشخصية القذة ! .

أين ولد قدامة ؟ متى ولد ؟ كيف قضى طفولته وشبابه ؟ من أسرته غير من ذكر ؟ كيف كانت حياته رجلاً ( حياته الأسرية : هل تزوج ؟ هل أعقب ؟ .. ) هل كانت له معرفة بلغات غير العربية ؟ على يد من تعلم المنطق والحساب ؟ كيف وصل إلى البلاط العباسي ؟ ما أثر إسلامه في حياته ؟ كيف اتصل ببني بويه ؟ ماذا كان يكتب لهم ؟ ...

\*\*\*

تلك هي الأسئلة التي يسأل عنها المؤرخ والباحث ، حتى يستطيع أن يصل خطوط الحياة للرجل الذي يريد أن يدرسه ، ويصل حلقاتها ، ثم له بعد حل هذه الطالسم والكشف عن هذه العميات أن يستنبط منها كل ما يشاء من العوامل التي أثرت في حياته ، ويمتدئ إلى المؤثرات التي أثرت في عقله ، ووجهت تفكيره ، وبدت مظاهرها في تأليفه ومصنفاته .

ولكن الباحث مع الأسف لن يجد جواباً صريحاً ، ولن يجد مصدراً يدلل له عقبات هذا الطريق الوعر ، وكما وجد كوة ينفذ منها شعاع من النور على هذه الزوايا المظلمة الخائكة السواد ، وجد في طريقه من يتطوع بإغلاق تلك الكوة ، وإطفاء ذلك الشعاع ، من غير أن يهتدى إلى سبيل يسلكه في هذا الليل البهيم .

فياقوت ( التوفى سنة ٦٢٦ هـ ) لا يضيف إلى ما كتب النديم شيئاً - إلا قليلاً - من الإضافة ، أو التعليق ، مع الغموض الذي اتسمت به ترجمته ، ولكنه يتبع ما نقله عن الفهرست بذكر ما ترجمه به ابن الجوزي ، كما أوردناه نقلاً عن المنتظم . وفي رواية ابن الجوزي فائدتان أو إضافتان ، ترسلان شيئاً من الضوء على ما كتب النديم ، وهما تقريره أن قدامة سأل ثعلباً عن أشياء ، ثم تحذيره

تاريخ وفاته سنة سبع وثلاثين وثلثمائة ، وينسب ياقوت إلى « ابن الجوزى »  
تقرير أن وفاة قدامة كانت في خلافة المطيع .

وأنت إذا رجعت إلى ما نقلناه حرفياً عن « المنتظم » لن تجد لذكر خلافة  
المطيع أثراً ؛ ولعلها زيادة تأكيد من ياقوت لتاريخ ابن الجوزى ، ومع ذلك تراه  
يقرر أنه لا يعتمد على ما تفرد به ابن الجوزى ، ولا يرجع عدم اعتياده عليه إلى  
سبب معقول . بل لأنه في نظره « كثير التخليط » ، من غير حجة على هذا  
الرمي بالتخليط !

ويضيف أحد شراح المقامات الحبرية فائدة جديدة ، تعين على تعرف بعض  
الجوانب من حياة قدامة ومنزلته ، وهي أنه كان كاتباً لبني بويه ، فيسرع ياقوت  
أيضاً إلى نفي تلك الفائدة ، ورمى صاحبها بالجهل ، وحثه أن قدامة كان أقدم عهداً  
لأنه أدرك زمن ثعلب والبرّد وأبي سعيد السكّرى وابن قتيبة وطبقهم .

ثم يعقب على قول ابن الجوزى - بعد اتهامه إياه بالتخليط - بقوله : إن  
آخر ما علم من أمر قدامة أن أبا حيان التوحيدى ذكر أنه حضر مجلس الوزير  
الفضل بن جعفر بن الفرات ، وقت مناظرة أبي سعيد السيرافى ومتى المنطقى في  
سنة عشرين وثلثمائة .

ونحن لا نرى في هذا الخبر أى دليل يضعف رأى ابن الجوزى ، فإن حضور  
قدامة مجلساً في سنة عشرين لا ينفى أنه عاش بعد هذه السنة سبع عشرة سنة  
كاملة ، وقد تنقص ، وقد زيد ، إلا إذا وجد من الروايات الثابتة والنصوص  
التاريخية المحققة ما يمارض ذلك .

على أن هنالك شبهة فيما نقل ياقوت عن أبي حيان من قوله : أن هذه المناظرة  
كانت سنة عشرين ، فإن الأصل - وهو كلام أبي حيان نفسه - موجود  
برمته بين أيدينا ، وقد ذكر فيه أن السنة التي انعقد فيها مجلس المناظرة هي

سنة ست وعشرين لا سنة عشرين ، كما ورد في معجم الأدياء . قال أبو حيان :  
لما انعقد المجلس سنة ست وعشرين وثلثمائة ، قال الوزير ابن الفرات للجماعة  
وفيهم الخالدي ، وابن الأخشيد ، والكتبي ، وابن بشر ، وابن رباح ،  
وأبو كعب ، وأبو عمرو ( ٢ ) قدامة بن جعفر ، والزهرى ؛ وعلى بن عيسى  
الجراح ، وأبو فراس ، وابن رشيد ، وابن عبد العزيز الهاشمي ، وابن يحيى  
العلوي ، ورسول ابن طفيج من مصر ، والرزباني صاحب آل سامان - :  
« ألا ينتدب منكم إنسان لناظرة متى في حديث المنطق (١) ؟ ... »

ولا شك أن المتمد في مثل هذا الاختلاف هو ماورد في الأصل ،  
وكتاب أبي حيان الذي ذكر فيه هذا الخبر بين أيدينا ، وليس لنا ولا لياقوت  
أن يتصرف في نقل كلام غيره ، لا سيما إذا كان هذا الكلام يتعلق بحقائق تاريخية  
وتحديد زمني لا مجال للظن ولا الاجتهاد فيه .

\* \* \*

وقد أردنا أن نتخذ من التاريخ عوناً على أوهام الأدياء ، فسألنا عن أي  
السنين كان أبو الفتح الفضل بن جعفر بن الفرات وزيراً فيها ، لنقول  
الكلمة الفاصلة في هذا الموضوع ، فلم يجيبنا الجواب القاطع الذي نطمئن به  
إلى صحة ما في المطبوع من الإمتاع أو معجم الأدياء ، بل حدثنا التاريخ أن هذا  
الوزير أبا الفتح ولي الوزارة مرات ثلاثاً : أولاً في ٢٨ ربيع الثاني سنة ٣٢٠ هـ  
ولم تدم تلك الوزارة أكثر من ستة أشهر ، ووزر للمرة الثانية في ذي الحجة  
سنة ٣٢٤ هـ ودامت وزارته إلى ربيع الثاني سنة ٣٢٦ هـ وكانت وزارته الثالثة  
في ١٥ شوال سنة ٣٢٧ هـ (٢) .

ولكننا مع ذلك النص نميل إلى ترجيح ما ذهب إليه ياقوت في تحديد تلك  
السنة ، ونستظهر على ذلك بما أورد صاحب الإمتاع نفسه في ختام تلك

(١) الإمتاع والمؤانسة لأبي حيان التوحيدي : ج ١ ص ١٠٨ .

(٢) راجع معجم الأنساب والأسرات الحاكمة في التاريخ الإسلامي ج ١ ص ٩٠٨ .

المناظرة ، فلقد سأل أبو حيان علي بن عيسى الوزير بقوله : وكم كانت سن أبي سعيد في ذلك الوقت ؟ قال : مولده سنة ثمانين ومائتين ، وكان له يوم المناظرة أربعون سنة ، وقد عبث الشيب بلهازمه<sup>(١)</sup> .

ونستظهر على ذلك أيضاً بدليل أكثر صراحة ، وهو أن أبا حيان قال لأبي سعيد السيرافي عقب خروجهما من مناظرة أخرى بين أبي سعيد وأبي الحسن العامريّ الفيلسوف النيسابوريّ : رأيت أيها الشيخ ما كان من هذا الرجل الخطير عندنا ، الكبير في أنفسنا ؟ قال : مادّهيتُ قطُّ بمثل مادّهيتُ به اليوم ! لقد جرى بيني وبين أبي بشر « متى بن يونس » صاحب شرح المنطق سنة عشرين وثلثمائة في مجلس أبي جعفر ابن الفرات ( ؟ ) مناظرة كانت هذه أشوس وأشرس منها<sup>(٢)</sup> .

وعلى هذا يكون قدامة قد عاش بعد هذه المناظرة سبع عشرة سنة ، ولا نجد من الأسباب المعقولة ما يثبت أنه عاش هذه المدة ، أو أقل منها ، أو أكثر . والذي يخيّل إلينا أن ياقوتاً يستكثر حياة قدامة إلى تلك السنة ، مع أن الذين حضروا مجلس هذه المناظرة عاشوا إلى ما بعد تاريخها الذي في « الإمتاع والمؤانسة » ونعرف تاريخ وفاة أكثرهم ، فابن الأخشيد توفى سنة ٣٢٦ هـ . وأبو سعيد السيرافي عاش إلى سنة ٣٦٨ هـ وتوفى في خلافة الطائع ، ومتى النقطي توفى سنة ٣٢٨ هـ وقيل إنه كان ببغداد سنة ٣٣٠<sup>(٣)</sup> ، وعليّ بن عيسى الجراح توفى سنة ٣٣٤ هـ والمرزباني صاحب آل سامان امتد به العمر إلى سنة ٣٨٤ هـ ، فلم يستكثر ياقوت على قدامة أن يعيش إلى سنة ٣٣٧ هـ ؟ ولم يرمى القائل بذلك بالتخليط ؟ .

\* \* \*

(١) الإمتاع والمؤانسة لأبي حيان التوحيدي : ج ١ ص ١٢٩ .

(٢) معجم الأدباء لياقوت : ج ٨ ص ٢٢٢ .

(٣) إخبار العلماء بأخبار الحكماء لابن القطبي : ص ٢١٢ .

أما ربه شارح المقامات بالجهل ، لأنه ذكر عن قدامة أنه كان كاتباً لبني بويه ، فهو أيضاً أثر من آثار تهافت ياقوت على تخطيطه غيره لغير ما سبب مقول ، فإن احتجاجة بأن قدامة كان أقدم عهداً ، بدليل أنه درك زمن ثعلب والمبرد وأبي سعيد السكري وابن قتيبة وطبقهم ، حجة ضعيفة لا تنهض بنقض هذا الخبر الذي هو أولى بالقبول والتصديق ، مع الإبقاء على ما قرر ياقوت من إمكان إدراكه زمن أولئك الذين ذكر أنه أدركهم وعدم الاعتراض عليه ، فإن أقدم هؤلاء عهداً هو ابن قتيبة ( ٢٧٦ هـ ) ثم المبرد ( ٢٨٥ هـ ) ثم أبو سعيد السكري ( ٢٩٠ هـ ) ثم ثعلب ( ٢٩١ هـ ) .

فإذا أخذنا برواية ابن الجوزي فإن قدامة يكون قد عاش ٦١ سنة بعد ابن قتيبة و ٥٢ سنة بعد المبرد و ٤٧ سنة بعد أبي سعيد السكري و ٤٦ سنة بعد ثعلب . والدولة البويهية كانت حياتها بين سنتي ٣٢١ و ٤٤٧ هـ ، وكان دخول بني بويه بغداد سنة ٣٣٤ هـ أي قبل التاريخ الذي حدده ابن الجوزي لوفاة قدامة بثلاث سنين . وليس في هذا شيء من الغرابة يدعو إلى استبعادها ، أو القول باستحالتها ، والإسراع برمي قائلها بالجهل !

أليس من المحتمل أن يكون قدامة حين أخذ عن هؤلاء - وأبعدهم عهداً ابن قتيبة كما رأينا - كانت سنه خمس عشر سنة ، وهي سن تسمح لثل هذا الفتى النابه بارتياح مجالس العلم ، والتحدث إلى العلماء ؟ .

هذا على فرض أنه تتلمذ عليهم ، وتلقى عنهم ، مع أن إدراكه زمن هؤلاء أو بعضهم ليس معناه حتماً الأخذ عنهم ، وعلى هذا الاحتمال يكون قدامة قد عاش ستاً وسبعين سنة ، وهي سنّ ليس فيها شيء من الشذوذ ، بل إن من عاش ستاً وسبعين سنة لا يحسب في عداد المعمرين .

لقد ذكرنا فيما سبق أن أباه جعفرأعاش - كما ذكر ابن بشران الأهوازي في تاريخه ، وكما نقل عنه ياقوت في معجمه - إلى سنة تسع عشرة وثلثمائة ،

فكيف يستبعد إلى درجة الحكم بالاستحالة - وهو ما يفهم من كلام ياقوت - أن يعيش ولد بعد وفاة أبيه ثمانى عشرة سنة؟ لقد عاش معاصره أبو سعيد السيرافى ٨٨ سنة ، ولم يطمئن ياقوت أو غيره في صحة ذلك ! وعاش معاصره أيضا الوزير على بن عيسى تسعاً وثمانين سنة ونصفاً<sup>(١)</sup> .

وعلى هذا الاحتمال الذى أسلفنا تكون ولادة قدامة حوالى سنة ٢٦٠ هـ فى خلافة المعتمد ، كما تكون وفاته فى سنة ٣٣٧ هـ كما ذكر ابن الجوزى الذى ترجح الأخذ بقوله لما سنذكر بعد ، ويكون قدامة قد عاصر تسعة من خلفاء بنى العباس ، هم المعتمد ، والمعتضد ، والمكتفى ، والمقتدر ، والقاهر ، والراضى ، والمتقى ، والمستكفى ، والمطيع .

• \* •

لم نستطع أن نقف من الراجع التى استطعنا الحصول عليها على صلة لقدامة ، أو أبيه جعفر ، بواحد من أولئك الخلفاء اللهم إلا معلومات يسيرة تفيد هذا الاتصال ، فلقد ذكر أبو الفرج الأصفهاني كثيرا من الأخبار التى تدل على صحبة طويلة ، وصلة وطيدة بالخليفة العالم الأديب عبد الله بن المعتز ، وروى عنه كثيرا من أحاديثه وأخباره وأشعاره ، كما سلف القول . وهذه الصلة الطويلة كانت قبل أن يلى ابن المعتز الخلافة التى قضى فيها يوماً واحداً . ولم يقفنا التاريخ على الظروف التى جمعت بين هذين الرجلين ، ولكن بوسعنا أن نطمئن لهذه الصلة وأن نجزم بها ، وأن نرجح أنها كانت لصفات ومزايا قربت بينهما ، وأن هذا الاتصال قد مهد السبيل لصلة ابنه بغيره من الخلفاء .

والتاريخ يدلنا على أن الصلة لم تكن بين ابن المعتز وسابقه من الخلفاء كما كان ينبغي بين رجال أسرة واحدة تتولى أمر المسلمين ، ولهذا كان هوى جعفر كما يحتمل

(١) انظر معجم الأدباء لياقوت ج ١٤ ص ٦٨ .

إلينا في جانب ابن المعتز ، وكان هوى قدامة في جانب المكتفي بالله ، وقد كان من المنتظر أن تكون الألفة على آمدّها بين ابن المعتز وقدامة بسبب الروح العلمية والأدبية ، التي توفرت لابن المعتز ، وكانت في قدامة أظهر منها في أبيه .  
ولكن روح النقد التي تمكنت من قدامة ربما كانت السبب في هذه القطيعة ، ومن مظاهر ذلك أن قدامة ألف كتاباً في «الردّ على ابن المعتزّ فيما عاب به أبا تمام» على الرغم من الصحبة التي كانت بين أبيه وبين ابن المعتزّ ، وربما كان هذا كما يبدو عاملاً في الجفاء والقطيعة بينهما .

• • •

اتصل قدامة بالخليفة العباسي «المكتفي بالله» ، ولا ندري شيئاً عن الظروف التي أدت إلى هذا الاتصال ، ولكن الذي يبدو هو أن المكتفي قدّر قدامة ، وتوسم فيه خيراً ، فشجعه على أن يترك دينه ويملن إسلامه ، أو لعله مناه - وقد رأى كفايته - بمنصب من تلك المناصب التي يتطلع إليها أمثاله ممن لهم مثل مواهبه ، وقد استجاب قدامة للدعوة ، فدخل في الإسلام ، ثم لم يلبث أن اعتنقه اعتناقاً ، فصار أحد علماء المسلمين وأعلامهم . ويدل على اعتناقه الإسلام وتوغله في قلبه ما نقرأه في كتاب «الخروج» وغيره من آداب الإسلام وتعاليمه مما استفصله في بابيه .  
ولكن السؤال المهم الذي لم تستطع كتب التاريخ أن تجيبنا عليه ، هو : هل حقق له إسلامه أمه في الوصول إلى منصب رفيع من مناصب الدولة ؟

إننا نقرأ تاريخ المكتفي بالله ، الذي أسلم قدامة على يديه ، فلا نجد لقدامة ذكراً في المظان التي اهتمدنا إليها ، ولا نجد في تلك المظان ما يدل على أن المكتفي بالله ولاه منصباً من المناصب الخطيرة في الدولة .

نم ذكر ياقوت أن قدامة لم يرل يتردد في أوساط الخدم الديوانية بدار السلام إلى سنة سبع وتسعين ومائتين ، فإن الوزير أبا الحسن بن الفرات لما توفي أخوه

« أبو عبد الله جعفر بن محمد بن الفرات » في يوم الأحد لثلاث عشرة ليلة خلت من شوال سنة سبع وتسعين ومائتين ، وكان أسن من أخيه « أبي الحسن بن محمد الوزير » بثلاث سنين ، ردّ ما كان إليه من الديوان المعروف بمجلس الجماعة إلى ولده أبي الفتح « الفضل بن جعفر » وإليه ديوان المشرق ، ثم ظهر له بعد ذلك اختلال من النواب ، فولاه لولده لأبي أحمد المحسن واستخلف المحسن عليه القاسم بن ثابت ، وجعل أدامة بن جعفر يتولى « مجلس الزمام » في هذا الديوان ، وبانت عند ذلك صناعة المحسن ، وأثار من جهة العمال أموالاً جلييلة<sup>(١)</sup> .

وفي هذا الذي ذكره ما يدل على أن قدامة كان على صلة بيني الفرات ، وشيخهم هو أبو الحسن « علي بن محمد بن الفرات » ، الذي كان رابع أربعة يتولون الدواوين في عهد المكتفي ، وهم : أبو عبد الله محمد بن داود بن الجراح ، وأبو الحسن محمد بن عبد الله ، وأبو الحسن علي بن عيسى ، وأبو الحسن علي بن محمد بن الفرات ؛ وكان أولئك الأربعة يتولون الدواوين ورئيسهم هو الوزير « العباس بن الحسن » الذي وزر للمكتفي ، ثم للمقتدر ، إلى أن كان ما كان من الفتنة التي أودت بالوزير العباس بن الحسن ، والمؤامرة بخلع المقتدر والبيعة لابن المنز ، ثم سيرورة الأمر إلى المقتدر ، بعد القضاء على فتنة ابن المنز وتفرق الناس عنه ، عند ذلك يرتفع نجم ابن الفرات ، فيستوزره المقتدر بعد أن وثق من وفائه ، ووقوفه إلى جانبه في أيام محنته ، وكان استيزاره في ربيع الأول سنة ٢٩٦ هـ وقد مضى في الوزارة ما يقرب من أربع سنين ، ووزر بعده محمد بن عبيد الله بن خاقان ، وتلاه علي بن موسى ، ثم ولي بن الفرات وزارته الثانية في ذي الحجة سنة ٣٠٤ هـ ، وظل وزيراً إلى جمادى الأولى سنة ٣٠٦ هـ ، وخلفه حامد بن العباس ، إلى أن ولي بن الفرات وزارته الثالثة في ربيع الآخر سنة ٣١١ هـ إلى ربيع الأول سنة ٣١٢ هـ

ولست صلة قدامة ببني القرات شيئاً مستغرباً ، وليس يساورنا أى شك فيها ،  
فليس فضلهم على قدامة شيئاً جديداً ، فقد نم أبوه قبله برّهم ، وحظى بصلاتهم ،  
ويبدو هذا واضحاً جلياً في ذلك الشعر الباكي الحزين ، الذي رثى فيه دولة شيخهم  
أبي الحسن بن القرات ، ويصف فيه نوعته وجزعه على دهاب دولته ، وبكاءه الحار  
لأيامه الخالية في ظلال نعمته وعطاياه :

لَمَّا غَدَوْتُ وَفِي الْحَشَا نَارٌ مُضْرَمَةٌ نُشِبُ  
وَالفِكْرُ وَالْأَحْزَانُ مَسُوجُونَ بِهَا جِسْمٌ وَقَلْبٌ  
أَنْشَدْتُ مَا قَالَ ابْنُ جَيْمٍ هُوَ بِالْأَشْمَارِ طَبٌّ  
أَمَلَقْتُ بِمَدَّكَ يَا عَلِيُّ (م) وَنَالِي مَالاً أَحِبُّ

وأكبر الظن أن ابن القرات عرف فضل قدامة ، وعرف ثقافته الواسعة وعرف  
ما اشتهر به من البلاغة ، وما انفرد به من علم الحساب ، وكل هذه الأمور لازمة  
لدولة لا تستغنى عنها ، والحاجة إلى البلاغة في التحرير في ديوان الإنشاء لا تقل  
عن الحاجة إلى الحساب في ديوان الجند ، أو في ديوان الخراج . رأى ابن القرات  
أن هذا الرجل البرز جدير بأن ينتفع بعلمه وثقافته في إحدى الناحيتين ، ولعل هذا  
هو سر الصلة بين ابن القرات وبين قدامة ، فإن بني القرات قدروا مواهبه ،  
فأرادوا اصطناعه ، ليقيدوا لأنفسهم وسلطانهم من هذه المواهب ، ويبدو أن  
نصرانية قدامة كان ينظر إليها مع هذه المواهب نظرة الريبة ، أن يتولى غير المسلم  
منصباً من المناصب التي ينبغي أن تتوفر الثقة والاطمئنان إلى من يشغلها ، أو لأن  
فيها نوعاً من الولاية على المسلمين ، فقدموه إلى الخليفة وعرفوه مواهبه ، وإمكان  
الانتفاع به ، فأغراه المكتفى بالإسلام فأسلم على يديه .

كان دخول قدامة في الإسلام - كما يبدو - جواز النفوذ إلى الوظيفة  
فكان كاتباً من كتاب الدواوين ، واشتهر أمره ، وذاع فضله في فن الكتابة

حتى لقب «الكاتب» ، ولا نكاد نجد له ذكراً إلا مقروناً بهذا اللفظ « قدامة  
ابن جعفر الكاتب البغدادي » أو « قدامة الكاتب » وهذا يدل على رسوخ قدمه  
وعلو كعبه في صناعة الكتابة .



ومع تلك المنزلة التي أزمته هذا اللقب ، لا نجد ما ينص صراحة على أنه كان  
له من الشأن في تدبير أمر الدولة ، ما كان لشهوري الكتاب من الحول والطول  
والجلوس إلى الخلفاء ، والحصول على صلاتهم ، ورواية المأثور من مقالاتهم  
وتوقيعاتهم .. فإن كتب التاريخ لم تنقل إلينا شيئاً من ذلك ، ومثلها كتب الأدب  
لم تحفظ شيئاً من غرر الكلام منسوبة إليه ، كالذي كان للبرامكة ، أو كبار  
الكتاب من أمثال أحمد بن يوسف ، أو عمرو بن مسعدة ، أو محمد بن عبد الملك  
الزيات ، أو الحسن وسليمان ابني وهب ، أو غيرهم من الكتاب الذين اقتربت  
تراجمهم بمنازلهم من السلطان وتصريف الأمور ، وآثارهم الكثيرة في الكتابة  
أو الوزارة .

ولا نجد بين أيدينا إلا ذلك الخبر المهم الذي نقله ياقوت عن بعض متعاطي  
الأدب الذي ذكر أن قدامة كان كاتباً لبني (بويه) ، ورماه ياقوت بالجهل كما سبق ؛  
وإلا ذلك الخبر الذي رواه ياقوت أيضاً ، وهو أن قدامة تولى « ديوان الزمام »  
للمحسن بن أبي الحسن بن الفرات سنة سبع وتسعين ومائتين ، وأنه باجتهاده  
ودقته قد أبان منزلة المحسن وإتقانه صناعته ، وإثارته من جهة المال أموالاً جلية .  
إن هذه السنة ( ٢٩٧ هـ ) تجيء حقاً في عهد وزارة أبي الحسن بن الفرات  
الأولى للمقتدر ، ولذلك لا يسعنا إلى التصديق بتولية قدامة هذا الديوان ، ولكننا  
نتردد في تصديق أنه وليه للمحسن لسببين :

أولهما : أن المحسن لم تظهر منزلته في الدواوين وتصريف شئون الدولة  
إلا في عهد وزارة أبيه الثالثة ، وكانت هذه الوزارة بين سنتي ٣١١ و ٣١٢ هـ

أما السنة التي ذكرها ياقوت ، وهي سنة ٢٩٧ هـ فإنها تقع في عهد وزارة ابن القرات الأولى ، ولم يرد للمحسن ذكر في عهد تلك الوزارة الأولى .

والسبب الآخر : الذي يدعونا إلى التردد في قبول هذا الخبر - وهو أن قدامة تولى ديوان الزمام للمحسن - أن المحسن مات قتيلا سنة ٣١٢ هـ وكانت سنة إذ ذاك ثلاثا وثلاثين سنة ، فتكون سنة في الوقت الذي حدده ياقوت (٢٩٧ هـ) ثمانى عشرة سنة ، وهي سن مبكرة ، لا أراها تناسب ولايته مجلس الجماعة ، وديوان المشرق ، وما إليهما من الأعمال والمجالس والدواوين .

ونحن هنا بين حالتين لا نأخذ بالسنة التي ذكرها ياقوت فيكون قدامة قد ولي ديوان الزمام للوزير أبي الحسن بن القرات ، أو لأحد من آل القرات غير المحسن ، أو غيرهم . وإما أن تكون ولايته هذا الديوان للمحسن كما ذكر ، ولكن ليس في هذه السنة ، بل في الوقت الذي بدا فيه نفوذ المحسن وتصرفه مع أبيه في شئون الدولة واضحا ، ولم يكن ذلك إلا في عهد وزارة ابن القرات الثالثة (٣١١ - ٣١٢) كما سبق .

\* \* \*

ولكن ما حقيقة « ديوان الزمام » هذا ؟ وما منزلته بين دواوين الدولة الكثيرة ؟ لقد أعيانا البحث عن معرفة كنهه ، وكدنا فنقل ثمرة اجتهاد الأستاذ العبادى الذى رجح أنه ديوان « زمام النفقات » وهو الذى ذكره الطبرى فى حوادث عام ٣٣٤<sup>(١)</sup> . ولما لم نطمئن إلى هذا الزعم ، حتى أتيت لنا أن نعرف حقيقة هذا الديوان أو هذا المجلس فيما كتب قدامة نفسه فى كتابه « الخراج وصناعة الكتابة » عند تكلمه عن الدواوين ، فقد جعل خامس هذه الدواوين ديوان « الخاتم » قال :

(١) عبد الحميد العبادى : مقدمة الكتاب المطبوع باسم ( قد التدر ) ٣٧

هذا الديوان إنما جعل استظهاراً لتكوين الكتب التي يحتاج إلى ختمها بخاتم أمير المؤمنين عمر به ، وثبت فيه ، ولأن لخاتم الخليفة من الموقع ما ليس لغيره ، وهو رسم كانت الفرس تجرى أمرها عليه ، لأن الملك منهم كان إذا أمر ، بأمر وقمه صاحب التوقيع بين يديه ، وأثبتته في تذكرة عنده ، ثم ينفذ التوقيع إلى صاحب الزمام ؛ وإليه الختم ، فينفذه إلى صاحب العمل ، فيكتب فيه كتاباً..<sup>(١)</sup> في ديوان الأصل ، ثم ينفذ إلى صاحب الزمام ليعرضه على الملك ، ويقابل به ما في التذكرة ، ويختم بحضرة الملك أو بحضرة أوثق الناس عنده ، وأول من استأنف هذا الديوان ، ورسم هذا الرسم في الإسلام زياد ابن أبيه ، ثم استمر إلى هذا الوقت<sup>(٢)</sup> .

والذي نستطيع أن نفهمه من هذا الكلام أن ديوان الزمام يشبه إلى حد ما ديوان الملك اليوم ، لأنه يتلقى أوامر الملك بعد أن يسجلها كاتم سره ، ثم يدفع هذه الأوامر إلى رجال الصياغة والتحرير لصوغها صوغاً فنياً ، ثم يتولى صاحب الزمام رفعها إلى الملك للتوقيع أو للختم ، بعد التأكد من مطابقتها صريح الأمر السابق صدوره من الملك :

• • •

وديوان الزمام — على هذه الصفة التي ورد بها في كتاب الخراج — يعد من الدواوين الخطيرة في الدولة ، ذلك أنه هو الذي يتلقى أوامر السلطان ثم ينفذها إلى الكتاب ليتولوا تحريرها ، ثم يعاود النظر فيها ، ويقابلها على أوامر السلطان ، ثم يحصل على ختمه بيد الملك ، أو بيد أوثق الناس عنده فإذا تم ذلك أنفذها إلى الجهات التي تتولى التنفيذ .

(١) موضع كلمتين استعصت علينا قراءتهما من الصورة الشمسية .

(٢) كتاب الخراج : المنزلة الخامسة ، الورقة ٢٥ ب .

وليس ذلك شيئاً هيناً ، فإن الذى يتولى مثل هذا العمل يجب أن يكون ثقة صدوقاً أميناً على ما استودع من الأسرار التى يضر إفشاؤها ، لأنه هو الذى يفحص عن الأوامر ويحصيها ، وينبئ له بعد تلك الفضائل النفسية أن يكون على معرفة وبصيرة بشئون الدولة المختلفة . لأن هذه الأوامر التى تصدر عن ديوان الخاتم تتصل بجميع شئون الحكم ، من ولاية للعهد ، وتولية القادة والعمال وعزلهم ، والزيادة والنقص فى وظائف أولى الوظائف ، والمعرفة التامة بحاجات الدولة وإمكانياتها فى النفوس والسياسة والأموال ، وكل نواحي القوة المادية والمعنوية .

نم ! هنالك دواوين كثيرة كديوان الجيش ، والضياح ، والخراج ، وبيت المال ، والرسائل ، والنفقات ، وديوان الفيض ، والنقود ، والعيار ، والأوزان ، ودار الضرب ، والمظالم ، والشرطة ، والأحداث ، والبريد ، وغيرها من الدواوين المختلفة الأسماء المتعددة الأعمال التى ذكرها قدامة فى كتاب « الخراج » . ولكن هذا الديوان الخطير ملتبس هذه الدواوين جميعاً ، وينبئ لتوليه أن يكون ملماً بشئون سائر تلك الدواوين وأعمالها ، ضابطاً لسائر أمورها ، حتى يكون الخليفة أو صاحب الأمر مطاعاً نافذ الكلمة ، لأن أوامره ممكنة النفاذ والطاعة ، والبصر له بكل ذلك هو صاحب الزمام « ولعله سمي كذلك لأنه يملك زمام الأمور » ، فلا يعرضه للأمر بالاستحيل الذى لا طاقة للدولة ولا لرجالها ولا لأموالها ولا لرعاياها باحتماله ؛ فيكون من وراء ذلك انتفاض جبل الأمن ، واختلال ميزان الدولة .

وقد استطعت أن أقف على الدليل الثابت الذى يؤكد أن قدامة كان مطلقاً على هذه الدواوين عالاً بشئونها ، محيطاً بأسرارها ، ذلك أنه ذكر فى كتاب « الخراج » ما يثبت هذا العلم وتلك الإحاطة باطلاعه على السجلات الرسمية للدواوين قبل عهده ، قال : ولنبتدىء بذكر ارتفاع السواد بحسب ما هو عليه فى هذا

الوقت ، وعلى عبدة سنة أربع وثمانين ، وهي أول سنة يوجد حسابها في الدواوين بالحضرة ، لأن الدواوين أحرقت في الفتنة التي كانت في أيام الأمين ، المعروف بابن زبيدة ، وهي سنة ثلاث وثمانين <sup>(١)</sup> .

ولا شك أن هذا الاطلاع وتحديد تاريخ سجلات الدواوين ، وذكر الوجود منها بالحضرة يدل على عمله بالدواوين ، وغربه من رجال الحكم والسلطان ، ولسنا نستطيع أن نتصور أن رجلاً من عرض الناس أو أنباهم يقضى له أن يطلع على هذه السجلات الرسمية التي فيها مصادر الدولة ومواردها إلا إذا كان عمله وثيق الصلة بها .

وينبني له مع تلك المعرفة أن يكون أدبياً صافي الطبع مرهف الحس زين الألفاظ ، ويعرف مواقعها ومراميها ، ليكون دقيقاً متحريراً الصواب في كل كلمة يقولها ، فيكتب على قدر الحاجة ، من غير إخلال ولا إهمار ، وصاحب الزمام هو الذي يتولى مراجعة ما كتب كما سبق ، فهو الذي يصحح وينقح ، وهو الذي يضيف وينقح ، ليخرج الكلام مهذباً على الطبقة ، لأنه منسوب إلى صاحب الأمر والسلطان قبل تسبته إلى كاتبه ومحرره .

وعلى الجملة فصاحب الزمام هو المستشار الصادق الأمين اللبيب الحاذق بصناعته المتعدد الثقافات .

ولمنا نستطيع أن نستخلص من هذا الذي سلف أن قدامة كان كاتباً من كتاب الدولة في عهد المقتدر ، وأنه كان رفيع المنزلة بين الكتاب ، بسبب أخلاقه العالية وثقافته الواسعة . والدليل على بلوغه هذه المنزلة أنه كان صاحب «ديوان الزمام» الذي مرّ نعته ووصف ما يقوم به من الأعمال ، التي تجعل متوليه

(١) كتاب المراج و صناعة الكتابة ( المجلد الثاني ) المنزلة السادسة : الورقة ١٢٠

قريباً من السلطان ، لأنه يختم الأوامر بحضرتة ؛ أو بحضرة أقرب الناس إليه وأوثقهم عنده ، ولعل الوزير هو أقرب الناس إلى السلطان وأوثقهم عنده .

• • •

وهناك دليل آخر على أنه كان ذا منزلة رفيعة بين الكتاب تصل به إلى أن يكون شيخاً لمزاوى هذه الصناعة ، ذلك هو كتاب « الخراج وصناعة الكتابة » الذى ملج فيه نظام الدولة ودواوينها علاجاً مستفيضاً ، يدل على العلم المستفيض ، وهو رسم للكتاب أصول صناعتهم ، وبشرح لهم فى المنزلة الثالثة من أمر البلاغة ووجه تعلمها ، وتعرف الوجوه المحمودة فيها والوجوه المذمومة منها ما إذا أوعى كان الكاتب واقفاً به على ما يحتاج إليه ، ويذكر لهم فى المنزلة الرابعة عند ذكر مجلس الإنشاء وجوها من الكتابات فى الأمور الخراجية يفتخ بها ويكون فيها تبصير لمن يروم الكتابة فى معناها ، بل إنه يضع لهم نماذج لينقلوها أو يحتذوها فى كتابتهم عهد الولايات ، ثم يذكر لهم الدواوين وأعمالها فى المنزلة الخامسة ، وفى المنزلة السادسة يمدم بمعلومات عن الأرض وبيئتها وقدرها ومساحتها ، والعمور منها ، وبحارها وأنهارها وثنورها ، وفى المنزلة السابعة يخصى مجموع وجوه الأموال ومصادرها ومواردها ، وفى المنزلة الثامنة يشرح أحوال المجتمع الإنسانى .

وعلاج هذه الأمور يُشعر ببسطة معرفته بالدولة وشؤونها ، وتعليمه الكتاب يشمر أنه كان منهم بمنزلة الرأس ، وفى تقديمه المنزلة السادسة من الكتاب ما يدل على هذه الرياسة ، لأنه يذكر مقتضيات هذه الرياسة ، ولست إخاله إن كان فى منزلة دنيا أن يشرع لأرباب المنزلة العليا ، وهذه عبارته : ما ينبغي لمن يرشح نفسه من الكتاب <sup>(١)</sup> للرياسة العالية أن يكون جاهلاً بأمر الأراضى ووضعها ، وتخيّل

(١) فى الأصل الكتابة وهو تحريف من التامخ .

أقطارها وعلم غامرها ، ومالا يبلفه العمران منها ، ومعرفة تنور الإسلام وأحوال الأجيال والأمم الطيفة بالمملكة التي يريد تديرها ...<sup>(١)</sup> .

على أننا لا نذهب إلى أنه وصل إلى هذه المنزلة مرة واحدة ، ولكن الذي نستطيع أن نطمئن إليه من هذا الكلام أنه تقاب في دواوين الدولة جميعها أو أكثرها ، وأنه عرف أسرارها وأعمالها ، وصنوف المعرفة اللازمة لكل منها ، وبعد ذلك رشحه طول الخدمة وطول الممارسة لبلوغ هذه المنزلة بين الكتاب .

\* \* \*

وتبقى بعد هذه المعرفة فترة طويلة لا نستين فيها شيئاً عن قدامة إلى سنة عشرين وثمانمائة ، فترى أن قدامة يعرض كتابه في صنعة الكتابة على الوزير علي بن عيسى ، الذي يعجب بالمنزلة الثالثة من هذا الكتاب ، ويشهد بإبداع قدامة وفتح الموضوع على نحو لم يسبق إليه بحمله جيداً بأن يختص به وينسب إليه ، ولكنه يأخذ عليه ركاكة الأسلوب ، مع أن الموضوع الذي عالج يحتاج إلى قوة وبلاغة في الأداء ، كنتك القوة التي وجدها للمعاني والأفكار التي تضمنتها هذه المنزلة من منازل الكتاب .

فهل نستطيع أن نفيد من هذا الخبر شيئاً عن عمل قدامة في هذه السنة ؟ إن هذا الخبر يستدل منه أن قدامة كان قريباً شديداً القراية من هذا الوزير ، لأننا نعرف أن رجلاً عالماً ، أو أديباً ، لا يمكن أن يعرض شيئاً من آثاره أو مؤلفاته إلا على رجل من خاصته أو أهل ثقته ، ليبصّره بما قد يكون في هذا الأثر من نقص أو عيب ، حتى يستطيع تلافيه ، قبل إذاعته في الناس ، حتى لا يخاد العيب ، ويبقى النقص .

(١) كتاب المراج وصناعة الكتابة المجلد الثاني ( المنزلة السادسة ) الورقة ٥٣ .

ونقف هنا حائرين مترددين بين ترجيح أن تكون هذه الثقة منشؤها  
الصداقة وتبادل الإعجاب بين عالين أدبيين : أحدهما خير بنقد الشعر ، وله كتاب  
فيه ، والآخر يقول عنه السدولي<sup>(١)</sup> : لا أعلم أنني خاطبت أحداً أعرف منه بالشعر  
ويعين ترجيح أن تكون هذه الصلة منشؤها المشاركة في العمل ، فيكون قدامة  
قد قام للوزير على بن عيسى بمثل ما كان يقوم به للوزير ابن القرات ! .

الواقع أنه ليس بين أيدينا من القرائن ما يحملنا على ترجيح أحد الاحتمالين ،  
وإنما هي فكرة نكتفي بتسجيلها الآن ، حتى يسمح ليل التاريخ البهيم  
بالتكشاف والانجلاء .

ونجد مثل هذه الحيرة ومثل ذلك التردد حين نتذكر حضوره  
المنظرة بين أبي سعيد السيرافي ، ومتى المنطق في حضرة الوزير ابن القرات فلا  
نعرف الصفة التي حضر عليها قدامة هذا المجلس ، فإن شهود هذا المجلس طيقتان  
من الناس : إحداهما طبقة رجال الحكم والسلطان ، والأخرى طبقة رجال  
الفكر والعلم والأدب ، فهو مجلس قد حوى الأعلام بشهادة الوزير أبي عبد الله  
العارض الذي استحث أبا حيان على تفصيل القول في هذا المجلس ، وما كان  
فيه بقوله : اكتب هذه المناظرة على التمام فإن شيئاً يجري في ذلك المجلس النبيه  
بين هذين الشيخين بحضرة أولئك الأعلام ينبئ أن يفتنم سماعه ، وتوعى  
فوائده ، ولا يتهاون بشي منه<sup>(٢)</sup> .

وهنا نسأل : أكان قدامة حين حضر هذا المجلس له الصفة الأولى ؟ أعني  
أنه من رجال الدولة وكتابها وذوى الرأي فيها ، أم كان من الطبقة الأخرى طبقة  
رجال الفكر والعلم والأدب ، أم اجتمعت له الصفتان ؟

(١) - معجم الأدباء ج ١٤ ص ٦٩ .

(٢) - الإمتاع والمؤانسة ج ١ ص ١٠٨ .

لا شك أن كل احتمال من الاحتمالين ممكن يرضاه العقل ويسلم بتوافره لقدامة كما أن العقل لا يستبعد أن يكون حضوره لهذا المجلس النبيه لجمعه بين الصفتين . وإن كان هناك ما يستبعد بين هذه الفروض ، فهو أن يظن أن حضور قدامة هذا المجلس كان بمحض المصادفة والإتفاق ، فإن مجلساً يرأسه الوزير لا يفتتح بابه لكل طارق .

\* \* \*

أما كتابة قدامة لعبي بويه - كما ذكر ذلك أحد شراح المقامات الحريرية فلم أجد في نصوص التاريخ ما يثبتها ، ولم أجد في هذه النصوص أيضاً شيئاً ينفىها ، فإن معز الدولة أحمد بن بويه فتح العراق سنة ٣٣٤ هـ : أى قبل وفاة قدامة بنحو ثلاث سنين ، وكانت هذه السنون الثلاث وما بعدها فترة فوضى واضطراب ، ولا نكاد نجد ذكراً للكتابة والكتاب على أنهم مصرفو شئون الدولة ، وإنما كانوا يتولون تدير الأمور الخاصة ، قال ابن الأثير في حوادث سنة ٣٣٤ : فلما كانت أيام معز الدولة زال ذلك جميعه ، يعنى سلطان الوزراء ، بحيث أن الخليفة لم يبق له وزير ، وإنما كان له كاتب يدبر إقطاعه وإخراجاته لا غير ...

وعلى هذا فليس هناك ما يمنع من تولى قدامة مثل هذه الأعمال ، وهو الخبير بها الحاذق لأبوابها ومصارفها ومواردها ، وقد بينا فيما سبق تمكنه من هذه الصناعة تمكناً أهله لتأليف كتاب خاص ، يضمه بحثاً مستفيضاً في الخراج .

### ٣ - ثقافة قدامة

ويقتضينا البحث أن نقف على ثقافة قدامة ، وأن نعرف كنه هذه العقلية التي أملت عليه أن يكتب ما كتب ، وأوحت إليه أن ينهج هذا النهج في التفكير والتأليف ؛ ودفنته إلى السير في هذا الاتجاه الخاص ، الذي انفرد به عن لدائه وأقرانه .

وعلينا قبل ذلك أن نقف وقفة قصيرة نتبين فيها ألوان الثقافة السائدة في الشطر الثاني من القرن الثالث ، والنصف الأول من القرن الرابع الهجري ، أي في الفترة التي عاش فيها قدامة .

إن المتتبع للحركة العقلية في هذه الفترة يجد تيارات شتى ، تتجاذب العقول ، وتتهب الأفكار ، وهذه التيارات المختلفة تشور وتتباعد ، ثم تحاول أن تهدأ وتتلاقى على بعد ما بينها .

وتلك الثقافات التشعبية منها ما هو أصيل ثابت قديم ، ومنها ما هو عارض جديد ، والثقافة الطارئة ثقافة فيها من عناصر القوة ما جعلها تجالده الزمن وتبقى مع الحياة ، لأنها سرّت من أمم عريقة في الحضارة ، كانت لها عظمها المادية ، كما كان لها تراثها في العلم والتفكير ، ولهذا كانت جديرة بأن تتطلع إليها العيون ، وتشرب إليها الأعناق ، وأن تنظر فيها العقول تحاول أن تنفذ إلى أعماقها لتقف على مقدار ما تدل عليه من أصالة أصحابها ، ومقدار ما حوت من الجدة ، وأن يكون هناك اتجاه طبيعي لمقد الوازنة بينها وبين ما رسخ في العقول ، وأن تحاول أن تصل بينها وبين ما توافر لها من قديمها المأثور .

والثقافة الأصيلة ثقافة ذات شعبتين : إحداهما عربية خالصة مادتها تاريخ العرب وحفظ أنسابهم ، ومعرفة أيامهم ووقائعهم ، والمأثور من تقاليدهم وعاداتهم ، والمحفوظ من لغتهم وأدبهم . وتلك هي الثقافة العربية .

والأخرى متصلة بالأولى ومكملة لها ، وإنما أفردت لأنها أثر من آثار ذلك الحدث الجليل الذي غير حياة العرب ، وحول تيار تفكيرهم ، وهو الإسلام الذي أمدم بألوان أخرى من التفكير ، وفتح لهم أبوابا من الدراسات تتصل بالكتاب الكريم وتأويله ، ورواية الحديث وشرحه ، ومغازي رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وسير الصحابة والراشدين ، وأصول الدين الجديد وأحكامه ، وتلك هي الثقافة الإسلامية .

ولقد امتزجت هاتان الثقافتان امتزاجاً كاملاً ، وكان منهما جميعاً مادة الثقافة العربية الإسلامية ، بحيث أصبح العالم بدينه هو العالم بمادة الثقافة العربية ؛ لأنه لم يقف عند حدود ثقافته الدينية من حفظ الكتاب وتأويله ، ورواية الحديث وفهمه ، ومعرفة أحكام الشريعة في عباداته ومعاملاته ، بل أحسن بأنه في أشد الحاجة إلى أن يستظهر على تلك الأمور بثقافة لغوية يعرف بها الألفاظ ودلالاتها ، وما يمكن أن تتحمل من المعاني ، وبثقافة تاريخية تعينه على فهم الصلة بينه وبين أسلافه وإدراك الحوادث ومعرفة القصص الذي ورد في القرآن واستخلاص العبرة منه ، وهو بعد لا غنى له عن النحو وتعلمه ، ليعصم لسانه من اللحن في الكتاب المقدس ، ولا عن الشعر والنثر لأنهما يرفهان حاسته ، ويسران عليه تذوق أساليب القرآن الكريم ، والتأثر بما ضمنته آياته من آيات الروعة والجمال ، وما اشتملت عليه من وجوه الإعجاز .

وقد أشار العلامة ابن خلدون في مقدمته إلى أنه « من لدن دولة الرشيد فما بعد احتيج إلى وضع التفاسير القرآنية ، وتقييد الحديث مخافة ضياعه ، ثم احتيج إلى معرفة الأسانيد وتعديل الناقلين للتمييز بين الصحيح من الأسانيد وما دونه ، ثم كثر استخراج أحكام الواقعات من الكتاب والسنة ، وفسد مع ذلك اللسان فاحتيج إلى وضع القوانين النحوية ، وصارت العلوم الشرعية كلها ملكات في الاستنباطات والاستخراج والتنظير والقياس ، واحتاجت إلى علوم أخرى وهي الوسائل لها من معرفة قوانين العربية ، وقوانين ذلك الاستنباط والقياس ، والذب عن الوقائع الإيمانية بالأدلة ، لكثرة البدع والإلحاد ، فصارت هذه العلوم كلها علوماً ذات ملكات محتاجة إلى التعليم<sup>(١)</sup> .

أما الثقافة الطارئة فقد وفدت من أمم أخرى ، وحمل مشاعلها أبناء هذه

(١) مقدمة ابن خلدون ص ٥٤٤ .

الأمم الذين اتصلوا ببيئات الحكم وبيئات التفكير العربي الإسلامي ، وكانت لهم مزايا رشحتهم لهذا الاتصال ، وشجعت الحاكين والفكرين على الإغداق عليهم والترحيب بهم ، وأول تلك المزايا تفردهم بحمل آثار هذه الأمم في العلم والتفكير .

وفي هذا العصر رأينا « العلوم الدنيوية تفيض فيضا في الملكة الإسلامية ؛ فترجم الفلسفة اليونانية بجميع فروعها من طب ومنطق وطبيعة وكيمياء ونجوم ورياضة ، وترجم الرياضة الهندية والتنجيم الهندي ، وترجم تاريخ الأمم من فرس ويونان ورومان وغيرهم ، ورأينا الإلهيات اليونانية تعرض ويعرض بجانبها الديانات الأخرى : من يهودية ، ونصرانية ، ومجوسية ، وغيرها ، ورأينا أرباب الديانات يتجادلون في أديانهم ، ويقفون مواقف المحجوم والدفاع<sup>(١)</sup> »

\* \* \*

كان لكل من هاتين الثقافتين حملتها الذين يجيدون فهمها ، ويمتدنون بها ، ويفضلونها على سواها ، وكثيراً ما كان تمكنهم منها وانفرادهم بها يدفعهم إلى المغالاة بها ، والنيل مما عداها ، كالذي نقرؤه في المناظرة التي سبق أن أشرنا إليها بين أبي سعيد السيرافي ، وأبي بشر متى بن يونس المنطقي ، والتي يبدو فيها التعصب بالنفأ أشده : تعصب أبي سعيد لثقافته العربية وللنحو العربي ، وتعصب أبي بشر للثقافة الجديدة والمنطق اليوناني .

على أن العداء بين الفريقين كان في حقيقته عداء ظاهرياً ، فإن أكثر أولئك الذين حملوا مشاعل الثقافة الجديدة الطارئة ، وبشروا بها ، لم يفهم أن يكبوا على الثقافة الأسيلى في المجتمع الذي وفدوا عليه ، وقد تهباً للكثير منهم أن

---

(١) أحد ابن : ضمن الإسلام ج ٢ ص ٩ .

يُحَدِّقُهَا ، وَأَنْ يَفُوقُوا فِي ذَلِكَ أَبْنَاءَهَا الْأَصْلِيِّينَ ، وَأَنْ يَصْبِحُوا الْمَرْجِعَ الَّذِي  
يَعْتَمِدُ عَلَيْهِ فِي الْعِلْمِ ، وَالْإِحَاطَةَ بِشَوَاهِدِهَا وَجَمْعَ شَوَارِدِهَا .

وَلَسْنَا نَسِي فَضْلَ غَيْرِ الْعَرَبِ وَأَبْنَاءِ الْفَرَسِ مِنْهُمْ بِصِفَةِ خَاصَّةٍ فِي خِدْمَةِ اللُّغَةِ وَالْأَدَبِ ،  
بَلْ فِي خِدْمَةِ الدِّينِ الْإِسْلَامِيِّ ، وَقَدْ عَقَدَ ابْنُ خَلْدُونَ فَصْلًا فِي مَقْدَمَتِهِ شَرَحَ فِيهِ مَا سَجَلَهُ  
الْإِحْصَاءُ وَالِاسْتِقْصَاءُ مِنْ أَنْ أَكْثَرَ حِمْلَةَ الْعِلْمِ فِي الْإِسْلَامِ إِنَّمَا هُمْ مِنَ الْعَجْمِ <sup>(١)</sup> ،  
وَأَكْبَرَ الظَّنَّ أَنَّ الَّذِي حَمَلَهُمْ عَلَى بَذْلِ هَذِهِ الْجُهُودِ الصَّادِقَةِ إِنَّمَا هُوَ رَغْبَتُهُمْ  
فِي تَحْصِيلِ مَا لَدَى أَهْلِ السِّيَاسَةِ وَالرِّيَاسَةِ — وَهُمْ مِنَ الْعَرَبِ — مِنْ آثَارِ الْعِلْمِ  
والتَّفْكِيرِ ، لِيَضْمُوا تِلْكَ الْآثَارَ إِلَى مَا تَشَبَعَتْ بِهِ نَفُوسُهُمْ مِنَ الثَّقَافَةِ الْأَصْلِيَّةِ  
لِلْأُمَّةِ أَوْ الْأُمَّةِ ، الَّتِي يَنْتَسِبُونَ إِلَيْهَا . وَهُمْ أَهْلُ حِوَارٍ وَجَدَلٍ ، وَتِلْكَ الْخَاصَّةُ فِيهِمْ  
هِيَ الَّتِي دَفَعَتْهُمْ إِلَى الْعَمَلِ عَلَى الْإِحَاطَةِ بِمَا عِنْدَ مَحَاوِرِيهِمْ ، فَقَدْ عَرَفُوا أَنَّهُمْ لَنْ  
يَدِينُوا لَهُمْ فِي يَسْرٍ وَسَهْوَةٍ ، وَلَنْ يَعْتَرَفُوا لَهُمْ بِشَيْءٍ مِنَ الْفَضْلِ ، لِأَنَّهُمْ كَانُوا  
يَعْدُونَهُمْ مُنَافِسِينَ لَهُمْ ، وَمَزَاحِمِينَ عِنْدَ أَبْوَابِ الْحُكْمِ وَذَوِي السُّلْطَانِ .

وَمِثْلَ ذَلِكَ كَانَ فِي نَفْسِ رِجَالِ الثَّقَافَةِ الْعَرَبِيَّةِ وَالْإِسْلَامِيَّةِ ، الَّذِينَ أَعْدَوْا  
أَنْفُسَهُمْ لِلْمَلَاقَةِ أَوْ لَتِلْكَ الْخِصْمِ الدِّخْلَاءِ لِيَفْحَمُوهُمْ ، وَلِيَبْقُوا عَلَى مَنَازِلِهِمْ فِي زَعَامَةِ  
الثَّقَافَةِ وَالتَّفْكِيرِ ، بَلْ إِنْ كَلَامُهُمْ كَانَ يَشْعُرُ فِي قَرَارَةِ نَفْسِهِ أَنَّهُ مَحْتَاجٌ إِلَى  
مَعْرِفَةِ هَذَا الْجَدِيدِ الطَّارِئِ ، لِيَتَفَوَّقَ عَلَى نَدَاهُ وَمَنَاوئِهِ مِنْ بَنِي جَلْدَتِهِ حِينَ يَسْتَعْرِ  
الْخِصَامَ فِي مَيْدَانِ الْمَفَاخِرَةِ ، أَوْ فِي مَيْدَانِ الْمَنَازَرَةِ .

\* \* \*

وَحِينَ زِيدَ الْوُقُوفُ عَلَى حِظِّ رَجُلٍ مِثْلَ قَدَامَةِ مِنْ هَذِهِ الْأَلْوَانِ الَّتِي قَدَّمْنَاهَا ،  
لَا نَسْتَطِيعُ أَنْ نَقِفَ عَلَى مَا زِيدَ إِلَّا بِوَاحِدَةٍ مِنْ سَبِيلِ ثَلَاثٍ ، أَوْ بِهَا جَمِيعًا :

(١) معرفة الأساتذة الذين تتلمذ عليهم ، والوقوف على لون المعرفة الذي تميز به كل عالم منهم .

(٢) الوقوف على الآثار التي خلفها ، ودراسة هذه الآثار ، ومعرفة ما حوت من ألوان المعرفة ، واتجاهه في بحثها ودراستها .

(٣) ما كتب المؤرخون في نعته ، وما اشتهر به رجال العصر الذي عاش فيه .

أما الأساتذة الذين تتلمذ عليهم فبلغ العلم بهم قليل ، والنصوص التي بين أيدينا لا تدل صراحة عليهم ، ولا تفيد الأخذ الحقيقي عنهم ، فإن النديم وهو أقدم الذين كتبوا عن قدامة ، لم يذكر لنا شيئاً عن تلمذته لواحد من العلماء ، وقول ابن الجوزي « إن قدامة سأل ثعلباً عن أشياء » ، لا يمكن أن يستفاد منه أنه جلس منه مجلس التلميذ من الأستاذ ، وصحبه صحبة طويلة ، ولازمه ملازمة يترتب عليها أن يشرب روحه ، ووعى عنه ما عنده من علم ، وكل الذي يمكن أن يستفاد منها أنه خفيت على قدامة بمض ما اختص ثعلب بمعرفته ، فقصد إليه في منزله ، أوفى مجلسه صرة أو مررات ، حتى أتبع له أن يعلم ما كان يريد أن يعلم .

وعبارة ياقوت التي يقول فيها : إن قدامة أدرك زمن ثعلب والمبرد وأبي سعيد السكري وابن قتيبة وطبقهم . . لا يمكن أيضاً أن نستدل منها على الجلوس إليهم والأخذ الصريح عنهم ، وإنما تفيد فقط أنه أدرك زمانهم ، وعاصرهم فترة من فترات عمره الأولى .

وإلى جانب ذلك لم يدلنا مصدر من مصادر التاريخ على أن قدامة قرأ على واحد من هؤلاء العلماء كتاباً بمينه ، أو أن واحداً منهم أجاز له أن يقرئ الناس كتاباً ، أو يدرسه لهم ، كما كان شائعاً مألوفاً في شأن كل تلميذ نابه تتلمذ على عالم من العلماء .

ومن التجوز في فهم الألفاظ ، والبعد بها عن الدقة في دلالتها على معانيها ما ذهب إليه « ابن تغرى بردى » من أن قدامة جالس المبرد و ثعلباً وغيرهما .  
وإذا كانت المجالسة أيضاً ليس معناها التلقى والأخذ ، فإنها تختلف عن سؤاله ثعلباً عن أشياء ، أو إدراكه زمن ثعلب والمبرد ، و ...

ومن التوسّع أيضاً أن يصرح الملك الأفضل في « المطايا السنية » أن قدامة أخذ عن ابن قتيبة والمبرد وطائفة ، وأكبر الظن أنه اعتمد في ذلك على العبارات السابقة في كتب المؤرخين من نحو ما ذكرنا ، من غير سند صحيح يستند إليه في إثبات هذا الأخذ ، ولم يقف عند ما تدل عليه الألفاظ ، بل أجاز لنفسه أن يفهمها على ذلك النحو من الفهم .

وإذا كانت كتب القدماء ليس في عبارتها ما يدعونا إلى الجزم بصحة الأخذ عن أولئك العلماء — إذا استثنينا أبا العباس أحمد بن يحيى المعروف بثعلب ، الذي ينقل قدامة عنه أقوالاً وروايات شعرية في كتاب نقد الشعر — فليس فيها أيضاً ما يمنع الأخذ ، أو يجزم بنفيه ، وإذا قد فقدنا الدليل القاطع على إثبات هذه التلمذة أو نفيها ، فلنا أن نحكم بجوازها ، ومجازاة الذين توسعوا في فهم الكلمات ، وأن زجح اعتماداً على هذه الظنون ، التي لم يقم دليل على بطلانها ، أن قدامة تتلمذ على هؤلاء الذين سلف ذكرهم .

وأول هؤلاء أبو سعيد السكري ، الذي كان راوية البصريين ، والذي صنّف كتاب الوحوش وكتاب النبات ، وعمل أشعار جماعة من الفحول كاصري القيس وزهير والنابغة والأعشى وهدبة بن خشرم وأشعار هذيل وأشعار اللصوص ، وعمل شعر أبي نواس ، وتكلم على غريبه ومعانيه في نحو ألف ورقة وغير ذلك<sup>(١)</sup> .

(١) ابن الأباري : نزعة الألباء في طبقات الأدباء : ٢٧٣ ، ٢٧٤ .

وكان ابن قتيبة فاضلا في اللغة والنحو والشعر متفننا في العلوم ، وله المصنفات المذكورة ، والمؤلفات المشهورة ، منها : غريب القرآن ، وغريب الحديث ، ومشكل القرآن ، ومشكل الحديث ، وأدب الكاتب ، وكتاب المعارف ، وعيون الأخبار<sup>(١)</sup> .

وأبو العباس المبرّد هو شيخ أهل النحو والعربية ، وإليه انتهى علمها بعد طبقة الجرمي واللازني ، وهو أعلمهم باللغة والأدب ، وأعرفهم بالنوادير ، وأجمعهم للشوارد .

وأبو العباس هو إمام الكوفيين في النحو واللغة في زمانه ، كان مشهوراً بصدق اللهجة ، والمعرفة بالغريب ، ورواية الشعر القديم .

وبهذا يمكن القول بأن قدامة قد حوى ما عند أولئك العلماء الأعلام من علم ولغة وأدب ورواية ، ولكننا مع ذلك لا نستطيع أن نزعم أنه وصل إلى درجتهم في كل ما حصلوه وما حرروه ، فيكون إماماً مثلهم في هذه الثقافة ، وشيخنا يؤم ساحتهم الراغبون فيها ، وقد يكون ذلك لأن اسمه لم يستطع أن يزاحم هذه النجوم الطالمة المتألقة في سماء البيثة التي عاش فيها ، لأنه أدركهم في أول حياته ، ولأنه كان نصرانيا في مطلع هذه الحياة ، وقد يكون ذلك لأن قدامة لم يكن راغبا في تلك الشيخة ، ولم يكن يملك الوقت الذي يتسع لجلوسه للناس وتعليمهم ، مع حاجته إلى تحصيل العيش بالعمل في دواوين الدولة والكتابة فيها ، وإلى التأليف في أنواع المعارف التي أفادها من العلماء ، ومزجها بمد ذلك بما عنده من تدبير وتفكير ، ثم أودعها ما صنف من كتب .

• • •

وأول هذه الثقافات التي تمكن منها قدامة وحذقها الثقافة اللغوية ، وأعني

(١) ابن الأنباري : نزهة الألباء في طبقات الأدباء : ٢٧٣ ، ٢٧٤ .

بذلك معرفته بلغة العرب ، وإحاطته التامة بألفاظها وأساليبها في التعبير ، ولا ينقصنا الدليل على تمييزه في حفظ اللغة ؛ فأمامنا كتاب « الألفاظ » أو « جواهر الألفاظ » وهو كتاب بذاته جمع فيه الألفاظ المأثورة ، والعبارات الموروثة ، وضم فيه الإلف إلى إلفه ، وراعى ما بين الألفاظ التي تخيرها من الوحدة في النغم والجرس ، واستشهد لها بشواهد الشعر ، وعلم القرآن استشهاداً قوياً ينطق بالتعمق وسعة الإحاطة .

وفي هذا الكتاب أيضاً آيات على تمكنه من علم الاشتقاق والتصريف ، مثل ذلك قوله في باب الجدارة والاستحقاق<sup>(١)</sup> : هو حقيق به ، ومحقوق به ، وجديره به ، وحرى به ، وحر به ، وثن ، وقين ، وخليق ، ومخيل ، وقرف ، وأريض . . . ومم جدراء ( ولا يقال أجدرء ، لأن أفلاء جمع لما كان مضعفاً أو مبتلاً ، كقولك : أخلاء ، وأخفاء ، وأولياء ... ) .

ويقال : حق عليك أن تفعل ذلك ، وبحق حقاقة ، وأنت حقيق به ومحقوق ، وهي حقيقة ، وحقيق ، ومحقوقة ، ويقرأ ( حقيق على ) و ( وحقيق على ألا أقول ) وأنتم أحقاء بذلك ، ومحقوقون ، وهن حقائق به . . .

ولم يقف دليل تمكنه من اللغة وأساليب التعبير بها عند هذا الكتاب ، بل إن هذا التمكن ليبدو في مصنف آخر من مصنفات قدامة ، ذلك هو كتاب « الحراج وصناعة الكتابة » الذي يقرر فيه ما جرت به عادة الكتاب والقوه ، وإن كان بعض ذلك لا يوافق ما عليه مجرى اللغة ، فإننا لو ذهبنا إلى تغيير ما لا يجوز في لغة العرب مما قد ألف الكتاب استعماله لتمديدنا ما يعرفونه ويمثلون عليه ، وجئنا بما يستكره أكثرهم ، ويخالف ما جرت به عادتهم . وليس كل ما يستعمله الكتاب خارجاً عن مذهب اللغة ، لكن القليل منه ، وسيدكر في موضعه .<sup>(٢)</sup>

(١) جواهر الألفاظ ١٠٩

(٢) كتاب الحراج وصناعة الكتابة : الفقرة ٥ الورقة ٣ ص ١

ولا شك أن هذا القول يدلنا على فهم قدامة وقوة تصرفه ، وهو لفظة طيبة سابقة لأوانها ، لأنها تعالج مشكلة من المشكلات المتجددة بتجدد البيئات وأذواق الناس ، وتطور هذه الأذواق من عصر إلى عصر .

وذلك الرأي الذي نادى به قدامة في مطلع القرن الرابع الهجرى يجد صدىه في أيامنا الحاضرة ، وما أخرى أولئك الذين ضيقوا على الناس مذاهب القول ، وبنضوا إليهم لغتهم بتقعرهم ، وذهابهم إلى تخطئة كل قول ، لأنهم لم يقفوا له على شبيه له بلغة العرب في بداوتهم الأولى ، زاعمين أنهم أوتوا من ذلك العلم كله ، هيئات هيئات ! ما أخرى هؤلاء أن يتدبروا قول قدامة في ذلك الزمن البعيد !

• • •

ومن الدلائل على معرفته بأسرار العربية وسنن العرب في كلامها ما قرره في هذا الكتاب من أن العرب جرت عادتهم على أن يقبعوا ذكر السن في الخيل والدواب باللون ، فيقولوا في كل أبيض أسمر : تملوه حمرة ، إلا الأسود فإنهم يقولون : «أسود» ويحذفون « تملوه حمرة » ... ومن عادة العرب أن يقولوا : لم يبق منهم أحمر ولا أسود ، ولا يقولوا أبيض ولا أسود ، كما يقولون : لم يبق منهم بيت مدر ولا وبر ، ويقولون شعر<sup>(١)</sup> .

وبعد أن يأتي على نموت الذكور من الخيل ، يذكر نموت الإناث عند أصحاب اللغة فيقول : حجر دهاء ، أو شقراء ، أو غير ذلك من الألوان ، إلا في السكيت ، فإنه لا يقال للأثني منه « كماء » ، لأن العرب لا تقول فعلاء للأثني إلا لما كان الذكور منه أفعل ، وإذا كان لا يقال « أ كمت » للذكر لا يقال للأثني « كماء » . وقد أنكر قول امرئ القيس :  
• ديمة هطلاء فيها وطف •

لأنه لا يقال « أهطل » . . إلا أن عادة الكتاب قد استمرت على أن يجيزوا

(١) المصدر السابق : الورقة ٣ س ب مزقة • •

ذلك فيقولوا في الأثنى « كثناء » ، وينبغى أن يستعمل ما يستعملون ، وإلا فالحق أن يقال حَجْرٌ كَمَيْتٌ . . (١)

تلك أدلة ماثلة ، وشواهد ناطقة بتفوق قدامة في تلك الدراسات اللغوية وحنفه إياها ، ومن حقه أن يعد بها في طليعة علماء اللغة المبرزين .

\* \* \*

أما ثقافة قدامة الأدبية وأعني بها إحاطته بالأدب العربي : شعره ، ونثره ، فلست في حاجة لالتماس البرهان على ثبوتها ، فإن أشهر مصنفاته وهو كتاب « نقد الشعر » دليل ماثل ، عدا ما في كتاب « الخراج » وما في كتاب « الألفاظ » ، وما أورد فيهما من الشواهد المنظومة والمنثورة التي أكد بها ما رواه وما ارتآه .

ولا بد لنا من عودة إلى كتاب « الخراج وصناعة الكتابة » ، فإن الذي نتاح له فرصة الاطلاع عليه ، سيرى فيه ثقافة قدامة المتنوعة ، وسيحكم أن هذا الكتاب ألفه قدامة في أوان استواء ملكاته ، وإبان نضجه العلمي . فتلك الدراسة الواسعة والبحوث المستفيضة تدل على حظه العظيم من المعرفة والعلم .

عاج المؤلف في كتابه موضوعات كثيرة ، وأشبهها بحثاً وتحليلاً ، مع أنها موضوعات متشعبة الأطراف ، تحتاج إلى فنون متشعبة من المعرفة ، وتدل على رسوخ قدمه في تلك الثقافات .

سيجد القارئ آثار الثقافة الأدبية التي أعانته على التكلم في البلاغة وفي حدودها ، وسيقف على هذه الدراسة البديعة التي لم نرها مع الأسف ، وإنما نقرؤها في ذلك الثناء المستطاب الذي أثنى به العالم الأديب أبو حيان التوحيدى بقوله : ما رأيت أحداً تنهى في وصف النثر بجميع ما فيه وعليه غير قدامة بن جعفر في المنزلة الثالثة من كتابه . وما نقله أبو حيان من عبارات الثناء والإعجاب

(١) المصدر السابق: الورقة • من ب المنزلة • .

التي أثنى بها عليه الوزير علي بن عيسى ، الذي عد قدامه فيها إماماً في صناعه  
البلاغة ، لأنه نبه على المستحسن المجتبى ، وحذّر من الساقط المريب ، في براعة  
وتوفيق .

وسيقف على آثار الثقافة التاريخية التي أعانت قدامه على أن يصل التقديم  
بالجديد ، وأن يذكر من أحوال الأمم والشعوب بعامة ، والأمة العربية بخاصة  
ما يحمل كتابه مرجعاً من المراجع التاريخية التي يعتدّ بها .

ثم الثقافة الدينية التي تدل على تعمقه في دراسة الإسلام ، ونشبع روحه  
بتعاليمه ، فلقد ذكر من أخبار النبي صلى الله عليه وسلم وصحابته ، ومن أخبار  
الخلفاء الراشدين ما ترى فيه أثر التوقير والإجلال لهذه الشخصيات ، وهو حين  
يذكر الإمام علياً — كرم الله وجهه — يقرنه بدعاء المقدمين لأهل البيت وشيعتهم ،  
وهو قوله « صلوات الله عليه » .

ويدل على تمكنه من الفقه الإسلامي ، وأحكام الشريعة ما ذكر في كتابه من  
الحدود والقصاص ، وفي صور اليهود التي رسم بها الطريق للكتاب ، وما ذكر  
من وجوه الأموال : من الخراج الذي يجبي من مختلف الوجوه ، ومن جزية  
رءوس أهل الذمة ، ومن الموارث ، إلى غير تلك الأحكام التي تتصل بالشريعة  
الإسلامية ، ولا يغني فيها إلا التثبت واليقين .

هذا موجز عن حظ قدامه من الثقافة العربية والثقافة الإسلامية التي حصلها :  
إما نتيجة لإدامة الجلوس إلى العالمين بها ، وإما لاطلاعه عليها عن سبيل الشافية ،  
أو قراءة الكتب المدونة فيها .

• • •

أما الثقافة الجديدة التي وفدت على المجتمع العربي الإسلامي — فلم يكن حظ  
قدامه منها أقل شأنًا ، بل لعلها اللون الذي ميزه من غيره من الملمين بالثقافة

الأصيلة ، وقد أثر عن قدامة أنه كان أحد المشهورين بإجادة علم الحساب كإجادة  
للبلغة ، بل إن المطرزي ينقل عن العلماء أن قدامة أول من وضع علم الحساب .  
وعلم الحساب اشتهرت به الأمة الهندية ، وذلك يدل على معرفته بثقافة الهند ،  
وربما كان فيه أيضاً ما يدل على درايته باللغة الهندية .

أما الثقافة اليونانية فقد كان قدامة أحد الذين يشار إليهم في معرفتها ، والبحث  
عنها ، والسبق إلى تحصيلها ، وأخص تلك الألوان الفلسفة ، حتى عده النديم : أحد  
الفلاسفة ، وذكر أن له تفسير بعض المقالة الأولى من السماع الطبيعي<sup>(١)</sup> ويزيد  
صاحب كشف الظنون أن الكتاب اسمه « سمع الكيان من كتب الطبيعيات »  
لإسكندر الأفروديسي ، لخص فيه كتاباً لأرسطو ... وهو ثمان مقالات ، ثم يذكر  
ما ذكره صاحب الفهرست من أن قدامة فسر بعض المقالة الأولى<sup>(٢)</sup> .

ولم يظهر لنا بالدليل القاطع إن كان قدامة قد قرأ هذا الكتاب الذي فسره  
في أصله اليوناني باللغة اليونانية ، أم قرأه مترجماً عنها إلى أحد اللسانين : السرياني  
أو العربي ، وقد حاولنا أن نستشف شيئاً عن ذلك من ثنايا الكتابين السابقين ،  
ومن غيرها ، فلم تفصح المبارات .

ومع ذلك فليس من المستبعد أن يكون قدامة قرأ في أصله اليوناني ، وأنه  
كان على معرفة باللغة اليونانية ، وليس ذلك الفرض مستغرباً ، فقد ثبت أن قدامة  
كان نصرانياً ، وكان النصراني من السريان هم نقلة آثار الفكر اليوناني إلى  
اللسان العربي .

ويقرر ياقوت أن قدامة قرأ صدرأ صالحاً من المنطق ، وأنه لأمح على ديباجة  
تصانيفه ، وإن كان المنطق في ذلك العصر لم يتحرر تحريره . . والمنطق علم يوناني  
في أصله ووضعه ، ولا يزال قسم من هذا العلم إلى الآن على الصورة التي تركه  
عليها أرسططاليس المعلم الأول .

(١) الفهرست ٣٥١ .

(٢) كشف الظنون ج ٢ ص ٢٣ و ٢٤ .

ولا يزال السؤال السابق يخالطنا ، وهو أفى الأصل اليونانى قرأ قدامة المنطق ؟ أم فى أحد اللسانين العربى أو السريانى .؟  
ومعنى قول ياقوت «إن المنطق لأخ على ديباجة تصانيف قدامة» أنه متأثر به ، وأنه يسلك فى كتابته سبيل العلماء المفكرين ، ويبعد عن أسلوب الأدباء النشئين ، وتلك حقيقة نقر «ياقوت» عليها ، ونجد أثرها واضحا فى أشهر كتب قدامة ، وهو كتاب « نقد الشعر » كما أسلفنا ، الذى تبدو فيه عناية قدامة بالحدود وتنظيم الأقسام .

ولم تقف إفادة قدامة من الفكر اليونانى عند حد الفلسفة والمنطق ، بل إنه أفاد تلك المعرفة الواسعة فى جغرافية الأرض وأقاليمها ، وعامرها وغامرها ، وبلدانها وثغورها ، فإن أقدم الذين كتبوا فى مثل تلك الموضوعات أرسططاليس الذى ألف أربع مقالات فى كتابه «السماء والعالم» ويبدو أثر تلك الثقافات الواسعة فى تلك الموضوعات التى قرأها للمرة الأولى فى كتاب عربى هو كتاب « الخراج » ، ولا سيما فى المنزلة الثامنة ، وهى موضوعات وثيقة الصلة بعلم الاجتماع الإنسانى .

وإذا كان هناك من أثر يذكر لهذا الكتاب عدا ما قدمنا ذكره من دراسات نافعة ، فإننا نستطيع أن نقرر فى ثقة واطمئنان أن كتاب الخراج - ولا سيما منازل السادسة والسابعة والثامنة ، وألوان المعرفة التى يسطها قدامة فى هذه المنازل - كان ينبوع الذى استقى منه العلامة ابن خلدون فى مقدمة تاريخه التى أجمع العلماء على أنها من الأسس العظيمة لدراسة علم الاجتماع الذى استقل ، واحتل منزله بين العلوم فى العصر الحديث . فإن كلام ابن خلدون فى المقدمة الثانية عن قسط العمران من الأرض ، والإشارة إلى بعض ما فيه من الأشجار ، والأقاليم ، وتقسيمها إلى المناطق السبع ، كل ذلك مذكور فى المنزلة السادسة بتفصيل كاف .

حقاً لقد ذكر ابن خلدون أن هذا التقسيم أخذه عن المخبرين عن هذا  
العمور وحدوده ، وعماً فيه من الأمصار والمدن والجبال والبحار والأنهار والقفار  
والرمال ، مثل بطليموس في كتاب الجغرافيا ، وصاحب كتاب زخار من بعده<sup>(١)</sup>  
وهو يعنى بهذا كتاب « نزهة المشتاق » الذى ألفه العلوى الإدريسي الحمودى  
ملك صقلية من الأفرنج ، وهو زخار بن زخار ، عندما كان نازلاً عليه بصقلية  
بعد خروج صقلية من إمارة مالقة ، وكان تأليفه الكتاب فى منتصف المائة  
السادسة ، وجمع له كتباً جمّة للمسعودى ، وابن خرداذبة ، والحوقل ، والقدرى ،  
وابن إسحاق النجّم ، وبتليموس<sup>(٢)</sup> .

ولكننا مع هذه الحقيقة ، التى لا نشك فى صدقها ، نرى أن ابن خلدون  
قد أغفل ذكر كتاب « الخراج » بين هذه المصادر التى ذكرها ، مع أن الحوقلى  
وهو أبو القاسم أحمد بن حوقل صاحب « المسالك والممالك » من علماء القرن  
الرابع قد ذكر فى هذا الكتاب تلك الأقاليم السبعة ، وذكر صراحة أنه اعتمد  
على كتاب « المسالك والممالك » لابن خرداذبة ، وكتاب « الخراج وصنعة الكتابة »  
لأبى الفرج قدامة بن جعفر الكاتب البغدادى .

ولعل لابن خلدون عذراً فى إغفال كتاب قدامة بالذات ، لأنه نقل من كتب  
نقلت عن قدامة ولم تذكره ، وهذا ما يمكن أن يكون ذريعة للتفاضى عن فعلته  
فى النقل وإغفال المصدر . ولكننا نقف حذرين حين نراه يذكر بطليموس بأعتباره  
مراجعاً من المراجع التى اعتمد عليها فى ذكره الجغرافية ، مع أن أقدم الذين أخذوا  
عن بطليموس جغرافيته هو قدامة ، الذى لم يصدق ، ولم يقبل من الأخبار التى نقلت  
إليه إلا ما كان من كلام بطليموس . قال قدامة : فأما علم العمور من الأرض  
مما لا تصلح فيه المارة ، فكان الاستدلال عليه أيضاً مع الأخبار الصحيحة التى

(١) مقدمة ابن خلدون ٤٥ .

(٢) المقدمة ٥٣ .

قبلها بطليموس من رسله ، وقايس بها غيرها مما صحّ عنده عن الأخبار المتقدمة قبله من جهة الكواكب أيضاً ، وذلك أن هذا الرجل ضعّف من نظر في أمر المغمور من الأرض مما لا تصل إليه العماره ، مثل مارسيوس ، ومثل ظليمايس ، وأبرخيس وغيرهم في قبول أقوال التجار الذين أخذوا الأخبار عنهم ، وقال : التجار لا يؤمن تخرصهم فيما يحكونه ، قصداً للمباراة والمفاخرة ببلوغ المواضع التي يدعون بلوغها ، وأنفذ رسلاً قاصدين لتعرف حقيقة ما أراد أن يعرف من أمر المواضع في الجهات<sup>(١)</sup> .

### ٤ - وفاة قدامة

وأبنا فيما سبق كيف أحاط الغموض بحياة قدامة ، وكيف ترك الناس من أمر هذه الحياة في عمياء ، وكذلك نرى كيف أحاط الغموض بتاريخ وفاته ، باختلاف كثير ، واقتراق كبير ، وتعارض شديد ، ومؤرخ يتصدى لمؤرخ : ورواية تفقد رواية .

وإنا لنعجب أن تكون لقدامة هذه المنزلة الرموقة التي أشرنا إليها ، والتي أجمع عليها المؤرخون والعلماء ، ثم لا نجد في معاصريه واحداً يرصد لهذه الحياة التي غمضت عليهم أوائلها ، وخفيت عليهم معالمها ، فيقف على نهايتها . ومع أن أبا كان من غير شك دونه بكثير في العلم والتفكير ، وهو « من لا يفكر فيه ، ولا علم عنده » ، كما يرى محمد بن إسحاق ، أو هو « إنسان من الكتاب كان يتعاطى قول الشعر فيكسره ويلحن فيه » كما ينعت بذلك المرزباني ! ومع هذا التحول في نظر بعض المؤرخين ، فإننا نجد منهم من يعنى بتاريخ وفاته ، فلا يفوته أن يسجله بالسنة والشهر بل باليوم ، فيقضى بهذا الذكر على اللبس ، والجري وراء الأوهام في سبيل تحديد التاريخ لمن يعينهم أمر هذا التاريخ ، أما قدامة الذي كان نصرانياً وأسلم .

(١) الورقة ٥٥ من المنزلة السادسة من كتاب الحراج وصناعة الكتابة .

وكان إسلامه على يد خليفة — وهذا الإسلام من غير شك حدث من الأحداث المدودة في حياة قدامة الشخصية ، وفي المجتمع الذي عاش فيه — والذي كان عالماً وفيلسوفاً ، وناقداً ، وبارعاً في البلاغة والمنطق والحساب ، والذي أدرك فحول العلماء كابن قتيبة ، والمبرد ، وثلث ، وأخذ عنهم ما عندهم من علم وأدب ، فلا نجد من هؤلاء المؤرخين من يسجل تاريخ وفاته ، ولذلك اختلفت الآراء ، وتمددت الأقوال في هذه الوفاة ، ولا تجد رواية تظاهر أخرى ، إلا بقدر ما يظاهر النقل والافتقار .

لا يذكر النديم — ولعله أقدم الذين كتبوا عن قدامة — شيئاً عن وفاته . أما ابن الجوزي فيورد في « المنتظم » أن قدامة توفى سنة سبع وثلاثين وثلثمائة ، وقد اعتمد هذا التاريخ ابن تفرى بردى في « النجوم الزاهرة »<sup>(١)</sup> فأورد في حوادث هذه السنة مانصه « وفيها توفى قدامة بن جعفر أبو الفرج الكاتب صاحب المصنفات .. »

واعتمده أيضاً أبو الفداء فذكر أنه توفى في هذه السنة من الأعيان « قدامة الكاتب المشهور »<sup>(٢)</sup> .

وينقل صاحب الوافي بالوفيات رأى ابن الجوزي عن ياقوت ، ثم ينقل عن « ذيل تاريخ بغداد » لابن النجار أن قدامة توفى سنة ثمان وعشرين وثلثمائة<sup>(٣)</sup> . أما صاحب « المطايا السنية » فيذكر أن قدامة توفى لبضع وثلثمائة<sup>(٤)</sup> .

، ، ،

تلك آراء ثلاثة ، منها رأيان صريحان يحدد كل منهما سنة وفاة قدامة ، والرأي الأول هو رأى ابن الجوزي : وابن تفرى بردى ، وأبي الفداء . وهؤلاء

(١) النجوم الزاهرة لابن تفرى بردى ج ٣ ص ٢٩٧ و ٢٩٨ .

(٢) البداية والنهاية لابن كثير ج ١١ ص ٣٢٠ .

(٣) الوافي بالوفيات للصفدي ج ٧ قسم أول ص ٤١ .

(٤) المطايا السنية والواهب الهبة في المناقب اليمنية ، للملك الأفضل الورقة ٢٠٧ .

يحملون سنة وفاة قدامة ٣٣٧ هـ . والرأى الثانى رأى ابن النجار الذى يحمل هذه  
الوفاة سنة ثمان وعشرين وثلثمائة .

أما الرأى الثالث فإنه يقارب ولا يحدد ، لأنه يرسم الحدود التى تسع  
لها الدائرة دائرة البضع ، ولنا أن نأخذ بأرجح الأقوال فى البضع وهو  
ما بين الثلاث والتسع ، فإذا ذهبنا إلى الأخذ بالرأى الأعلى ، وهو التسع ، كان  
هناك فرق كبير بينه وبين الرأى الصريحين السابقين ، وهذا الفرق يبلغ  
تسع عشرة سنة بينه وبين ما ذكر ابن النجار ، ويكون بينه وبين ما ذكر  
ابن الجوزى ثمان وعشرون سنة ، وهو فرق كبير يجعلنا نتردد كثيراً فى قبول  
ما ذهب إليه الملك الأفضل ، ويجعلنا نميل إلى رفضه .

ويبقى بعد ذلك رأيان أقرب إلى القبول ، وهما رأى ابن الجوزى ، ورأى ابن النجار ،  
ولدينا الدليل الكافى الذى يجعلنا نتردد بين هذين التاريخين ، ونرفض الأخذ بما  
ذهب إليه الملك الأفضل ، ودليلنا الأول أن أبا حيان التوحيدى ذكر فى الإمتاع  
والمؤانسة ما يدل صراحة على أن قدامة عاش إلى ما بعد سنة عشرين وثلثمائة  
وهو قوله « وما رأيت أحداً تنهى فى وصف النثر بجميع ما فيه وعليه غير  
قدامة بن جعفر فى التزلة الثالثة من كتابه ، قال لساعلى بن عيسى الوزير :  
عرض على قدامة كتابه سنة عشرين وثلثمائة واختبرته ، فوجدته قد بالغ  
وأحسن ... » (١) .

والدليل الآخر : أن أبا حيان ذكر أيضاً أن قدامة كان حاضراً للناظرة  
التي جرت بين أبى سعيد السيراق ، ومتى المنطقى ، فى مجلس الوزير ابن القرات  
سنة ست وعشرين وثلثمائة .

ولهذا كان من الخطأ أن يشكك ياقوت فيما أورد من كلام ابن الجوزى ،

وكان من التحامل اتهامه إياه بكثرة التخليط ، لأنه لم يستطع أن يأتي بالدليل الكافي الذي ينقض به موته في هذه السنة ، فإن حجته في ذلك أن آخر ما علم من أمر قدامة حضوره مجلس ابن الفرات سنة عشرين وثلثمائة ، ومع أنه أخطأ النقل عن أبي حيان الذي يذكر أن هذه المناظرة كانت سنة ست وعشرين وثلثمائة ، فإن حياته المؤكدة سنة ست وعشرين ، أو سنة عشرين لا يمكن أن تنفي بحال من الأحوال حياته بعد هذه السنة بقليل أو كثير .

ويبقى بعد ذلك أن تاريخ وفاة قدامة : إما أن يكون في سنة ٣٢٨ هـ كما قال ابن النجار ، أو في سنة ٣٣٧ هـ كما ذكر ابن الجوزي ، وإذا لم يكن بد من الترجيح بين الروايتين ؛ فإنني أميل إلى الأخذ برأى ابن الجوزي لعدة أسباب أهمها :

( ١ ) أن هذا التاريخ هو الذي حدده ورضيه مؤرخان مدققان هما صاحب « النجوم الزاهرة » وصاحب « البداية والنهاية » .

( ٢ ) أن « ياقوت » ينقل عن ابن الجوزي أن هذه الوفاة كانت في خلافة المطيع الذي بويع بالخلافة ثاني عشر جمادى الآخرة سنة ٣٣٤ هـ ولم يزل خليفة إلى أن خلع في منتصف ذي القعدة سنة ٣٦٣ هـ (١) .

( ٣ ) أن أحد شراح القامات الحريرية - كما ذكر ياقوت - ذهب إلى أن قدامة كان كاتباً لبني بويه ، وهذا يضمن رواية ابن النجار ، ويقوى رواية ابن الجوزي ، لأن دخول معز الدولة أحمد بن بويه ببغداد كان يوم ١١ من جمادى الأولى سنة ٣٣٤ هـ ، ولم يأت ياقوت بالدليل الكافي الذي يهدم هذه الرواية .

هذه بعض الأسباب التي تدعونا إلى ترجيح أن وفاة قدامة كانت سنة ٣٣٧ هـ .

(١) محاضرات لتاريخ الأمم الإسلامية للشخ محمد الحضري . : ج ٣ ص ٢٨٠

## الفصل الثاني

### كتب قدامه

ومع أن حياة قدامة لم يتح لها من المؤرخين من يعنى بتفصيلاتها ، وسؤال العارفين عنها ، فإن منهم من بذل جهداً مشكوراً في إحصاء الآثار التي خلفها ، وفي طليعة أولئك محمد بن إسحاق ، ومع أن الجزء الذي خصه للتعريف بقدامة ضئيل ، فإن له أهمية كبرى ؛ ذلك بأنه أول مرجع من المراجع التي عنيت بإحصاء آثاره ، وبالتالي كانت كتابته عن قدامة وكتبه أهم . صدر استقى منه أكثر الذين كتبوا عنه ، وقد أحصى النديم لقدامة اثني عشر كتاباً :

( ١ ) كتاب الحراج : ثمان منازل ، وأضاف إليها تاسعة .

( ٢ ) كتاب نقد الشعر .

( ٣ ) كتاب الرد على ابن المعتز .

( ٤ ) كتاب صابون النعم ( بالفاء ) وعند محمد بن إسحاق<sup>(١)</sup> وياقوت<sup>(٢)</sup> نقلاً

عن الفهرست ، وفي الواقي بالوفيات<sup>(٣)</sup> نقلاً عن ياقوت أن اسم الكتاب

( صابون النعم ) بالنون المعجمة ، وهو تصحيف ، والصواب عن كشف

الظنون<sup>(٤)</sup> الذي ذكر أن هذا الكتاب في النطق ، وهو ما جعلنا نرجع

(١) الفهرست ١٨٨ .

(٢) معجم الأدباء ج ١٧ ص ٣ .

(٣) الواقي بالوفيات ج ٢ . قسم ١ ص ١٤ .

(٤) كشف الظنون ج ٢ ص ١٣ .

روايته . كأن المنطق يظهر الفهم ، فلا ينطق إلا صحيحاً . ولعل الذي حمل أولئك المؤلفين ، أو ناسخى كتبهم ، على هذا التحريف أنهم راعوا التناسب بين معنى اسم هذا الكتاب واسم الكتابين التاليين

(٥) كتاب صرف الهم .

(٦) كتاب جلاء الحزن .

(٧) كتاب درياق الفكر فيما عاب به أبا تمام : هكذا في الفهرست المطبوع بين يدينا ، وقد سبق أن لقدامة كتاباً في « الرد على ابن المعتز » ولكن ياقوت الذي يذكر صراحة أنه نقل عن محمد بن إسحاق يذكر هذا الكتاب باسم ( درياق الفكر ) فقط ، ويجعل الكتاب الآخر ( كتاب الرد على ابن المعتز فيما عاب به أبا تمام ) وعلى هذا لا يقتصر الخلاف على التسمية ، فإن اسم الكتاب كما في الفهرست يدل على أن قدامة قد ألفه في نقد أبي تمام ، واسمه كان نقل ياقوت ، يدل على أن ابن المعتز هو الذي عاب أبا تمام ونقده في مؤلف خاص ، أو في بعض كتاباته ، فرد عليه قدامة مدافعاً عن أبي تمام ، وقد ذكره ملا كاتب جلبي باسم ( ترياق الفكر ) بالتاء بدل الدال ، ومعناها واحد .

(٨) كتاب السياسة : لم نجد في كشف الظنون كتاباً لقدامة اسمه « السياسة » وإنما وجدنا كتابين اسم أولهما « كتاب السياسة في تدبير الرياسة » وهو سبع مقالات لأرسطو ، ألفه للإسكندر ، حين التمس منه أن يكتب شيئاً يكون له دستوراً يرجع إليه عند غيبته ، وقد عربوه . واسم الآخر « كتاب سياسة المدن » لأرسطو ذكر فيه أنه نظر إحدى وسبعين مدينة كبيرة<sup>(١)</sup>

قلت : لعل أحد الكتابين من ترجمة قدامة ، واشتهرت تلك الترجمة ، فنسب الكتاب إليه .

(٩) كتاب حَشْوِ حِشَاءِ الْجَلِيسِ .

(١) كشف الظنون ج ٢ ص ٢٨١ .

(١٠) كتاب صناعة الجدل .

(١١) كتاب رسالته في أبي علي بن مقلة ، ويعرف « بالنجم الثاقب » .

(١٢) كتاب نزهة القلوب ، وزاد المسافر : وقد ذكرهما حاجي خليفة على  
أتهما كتابان .

وذكر ابن إسحاق النديم في موضع آخر<sup>(١)</sup> عند التكلم على كتب أرسططاليس  
أن لقدامة تفسيراً لبعض المقالة الأولى من السماع الطبيعي .

على أن هذه الكتب التي أحصاها محمد بن إسحاق ليست كل مصنفات  
أبي الفرج ، فقد عدّ المطرزي<sup>(٢)</sup> من بين كتب قدامة كتاباً اسمه « الألفاظ »  
وأضاف ياقوت إلى قائمة الكتب التي نقلها عن الفهرست كتاباً آخر اسمه « زهر  
الربيع في الأخبار » .

ويضيف ابن تفرى بردى كتاباً رابعاً اسمه « كتاب البلدان » ، وخامساً عنوانه  
« صناعة الكتابة » .

وأحصى أبو حيان التوحيدى في مقدمة كتابه « البصائر والذخائر » أسماء  
الكتب التي أفاد منها في تأليفه ، ومن بين هذه الكتب كتاب لقدامة اسمه  
« الجوابان »<sup>(٣)</sup> .

\* \* \*

هذه الكتب الكثيرة تدل - من غير شك - على ذهن خصب ، وثقافة  
واسعة ، وفضل إحاطة ، ولا سيما أن كثيراً من هذه الكتب مطبوع بطابع التجديد

(١) الفهرست ٣٥١ .

(٢) الإيضاح : الورلة ٤٠ .

(٣) أبو حيان التوحيدى لمدكتور عبد الرزاق محي الدين ص ١٨٩ و ٣٤٦

في الفكرة والتأليف ، وفي بعضها سعة وشمول يدل على سعة الأفق وتنوع المعرفة ، ونحن حين نحكم بذلك فإننا نستمد هذا الحكم مما أتاح لنا الزمن من آثار قدامة ، وربما كان بعض ما لم نقف عليه رسائل صغيرة ، تشبه ما يسمى بلغة عصرنا المقالات القصيرة ، التي يعبر فيها الكاتب عن رأى سريع ، أو فكرة عارضة .

على أن أكثر هذه الكتب التي طواها الزمن لم نستطع أن نعرف عنها شيئاً ، اللهم إلا ما يمكن أن يستفاد من أسماء بعضها ، فقد نعرف مثلاً مما أورده صاحب كشف الظنون أن موضوع كتاب «صابون الفم» هو المنطق ، وهو العلم الذي يضع الشروط والقواعد الضرورية في التفكير المؤدى إلى اليقين ، وموضوعه النظر والاستدلال لكسب المعارف ، ونحن نعلم أن في مستطاع قدامة أن يؤلف كتاباً كهذا في مثل ذلك الموضوع ، فقد ذكر أكثر المترجمين شهرته في المنطق ، وقد سبقه إلى الترجمة في هذا العلم عبد الله بن المقفع الذي يقال إنه ترجم كتب أرسطو ، كما رجم المدخل المعروف بإيساغوجي في عصر أبي جعفر المنصور .

كما أن رسالة قدامة في الرد على ابن المعتز - كما ذكر ياقوت - أو فيما عاب به أبا تمام - كما نقلنا عن المطبوع من الفهرست - نستطيع أن نفهم أنها كتاب في النقد ، ولكننا لا نستطيع أن نتوسع في فهم موضوعه ، أو اتجاه قدامة فيه !

وأكثر من هذين خفاء رسالته ، أو كتابه المسمى «النجم الثاقب» في الرد على أبي علي بن مقله ، فإننا لا نعرف إن كان الرد على كتاب ألفه ابن مقله ، أو كان على رأى أثر عنه شفاهاً أو كتابة ، ولا ندرى موضوع هذا الكتاب ، أو ذلك الرأى ، وبالتالي لا ندرى شيئاً عن موضوع كتاب قدامة .

وكتاب «زهر الربيع» في الأخبار والتاريخ ، وقد اعتمده المسعودى مرجعاً من المراجع التي أفاد منها في جمع مادة كتابه «مروج الذهب» وأثنى به ، وبكتاب الخراج على قدامة ، ووصفه بأنه كان حسن التأليف ، بارع التصنيف ، موجزاً للألفاظ

مقرباً للمعاني ، قال : وإذا أردت علم ذلك فانظر في كتابه في الأخبار المرفوف  
بكتاب « زهر الربيع » وأشرف على كتابه المترجم بالخراج<sup>(١)</sup> .

أما سائر الكتب - عدا ما ذكرناه وما ستذكره منها بالتفصيل  
فلاندرى عنها شيئاً قلّ أو كثر ، لأننا برغم البحث والاستقصاء لم نعثر عليها  
من جهة ، ولأننا لم نعثر على واحد من العلماء أو الأدباء ذكر موضوعها ، أو جرى  
له استشهاد بشيء منها من جهة أخرى .

ولكن بين أيدينا من هذه الكتب التي ذكر الثقات أنها لقديمة ثلاثة  
كتب ، وسنخص إن شاء الله تعالى كل كتاب منها بكلمة عن موضوعه :

#### أولاً - كتاب نغم الشعر :

وهو أهم مصدر يرجع إليه في الكشف عن نظرية قديمة في الأدب والبحث  
في مقاييسه النقدية ، ولذلك أرجأنا تفصيل الحديث عنه إلى موضعه من  
الباب الثاني .

#### ثانياً - كتاب الألفاظ :

١ - لم يذكر أحد ممن ترجوا لقديمة أن له كتاباً اسمه ( الألفاظ )  
إلا الطرزي في شرح المقامات الحريرية ، وقد ظل هذا الكتاب محجوباً  
عن الميوز ، حتى اهتدى إليه السيد محمد أمين الخسانجي في دار السلام  
عاصمة العراق في رحلته إليها سنة ١٣٤٩ هـ فلما عاد إلى القاهرة طبعه ونشره ،  
وأشرف على تصحيحه وضبطه الأستاذ محمد محي الدين عبد الحميد ، وبرز للناس  
تحت عنوان ( جواهر الألفاظ ) . وقد نقل مصححه كلام الطرزي ، وجزم  
أن كتاب ( الألفاظ ) الذي ذكره الطرزي هو كتاب ( جواهر الألفاظ ) الذي

(١) مقدمة مروج الذهب للسعودي « مطبعة السعادة » ١٩٤٨ هـ

عثر عليه ، ونحن نواقفه على ما ذهب إليه .

وإن كان الطرزي قد اقتصر في الاسم على « الألفاظ » فلأن هذه الكلمة هي التي تدل على المقصود منه ، ولأن هذا الاسم قد اشتهر به أكثر من كتاب وضع على هذا النحو . وقد يكون الاسم الحقيقي هو « الألفاظ » وأن كلمة « جواهر » إنما زادها ناسخ أو قارئ أعجب بالكتاب ، فأطراه بهذه الكلمة ، فتناقلها الناسخون من بعد<sup>(١)</sup> .

يقول قدامة في خطبة الكتاب : هذا كتاب يشتمل على ألفاظ مختلفة ، تدل على معانٍ متفقة مؤلفة ، وأبواب موضوعية ، بحروف مسجّمة مكنونة ، متقاربة الأوزان واللباني ، متناسبة الوجوه والمعاني ، توثق أبصار الناظرين ، وتروق بصائر التوسمين ، وتوسع بها مذاهب الخطاب ، وينفسح معها بلاغة الكتاب ، لأن مؤلف الكلام البليغ الفصيح ، واللفظ المسجع الصحيح ، كفاظم الجواهر المرصع ، ومركب العقد الموشح : يعد أكثر أصنافه ، ليسهل عليه إتقان رصفه وائتلافه<sup>(٢)</sup> .

٢ - وهذا الكتاب مصدر نقدي لقدامه لأنه مقياس ذوق له ومعجم من معاجم الألفاظ والأساليب ، التي بذل المؤلف جهداً عظيماً في جمعها وإحصائها ولم شعشها ، ونظمها في أبواب بحسب ما تدل عليه من المعاني . ولا يعني بالبحث في بنية الكلمة أو اشتقاقها ، ولكنه يجمع في صعيد واحد الألفاظ والتركييب التي تدل على معنى بعينه ، مع اختيار أجود هذه الأساليب وأبلغها مما استعملته العرب في تعابيرها .

ويجري المؤلف في كتابه هذا على طراز من سبقه إلى التأليف في هذا الموضوع كابي يوسف يعقوب بن إسحاق السكيت ( المتوفى سنة ٢٤٤ هـ ) مؤلف كتاب ( الألفاظ ) ، وكعبد الرحمن بن عيسى الهمداني المتوفى سنة ٣٢٠ هـ مؤلف

(١) مقدمة الناشر ص ٩ .

(٢) جواهر الألفاظ ص ٢ .

كتاب ( الألفاظ الكتابية ) . . . ولكن قدامة المولع بالصناعة واختلاف الوزن كما يبدو من هذا الكتاب لم يرقه ما صنع سابقوه ؛ لأنهم حشدوا الألفاظ تحت أبواب المعاني حشداً ، ولم يراعوا ما بين هذه الألفاظ من الاتساق والملاءمة في الوزن والجرس ، فأشار إلى شيء مما فعل عبد الرحمن بن عيسى في أول باب من أبواب « الألفاظ الكتابية » وهو باب إصلاح الفاسد ، ونقل قوله في أوله : « أصلح الفاسد ، وضم النشر ، وسدّ الثلم ، وأسا الكلام » ثم يأخذ عليه أنه لم يراع وزن الألفاظ ، لأنّ وزن « أصلح الفاسد » يخالف لوزن « ضم النشر » ، وكذلك سدّ وأسا . ولو قال : « أصلح الفاسد ، وألّف الشارد ، وسدد العائد ! وأصلح مافسد ، وقوّم الأود » أو قال : « صلح فاسده ، ورجع شارده . . » لكان في استقامة الوزن ، واتساق السجع ، عوض من تباين اللفظ ، وتنافي المعنى والسجع .

ووعده بأنه سيذكر في كتابه ما يختار ، ويستحسن من الخطاب ، وقصد البلاغة بالمعنى ، وأردف ذلك بالوجوه التي يزدان بها الكلام ، وهي في نظره أحسن البلاغة وهي : الترصيع ، والسجع ، واتساق البناء ، واعتدال الوزن ، واشتقاق لفظ من لفظ ، وعكس ما نظم من بناء ، وتلخيص العبارة بألفاظ مستعمارة ، وإيراد الأقسام موفورة بالتمام ، وتصحيح المقابلة بعمان متعادلة ، وصحة التقسيم باتفاق النظم ، وتلخيص الأوصاف بنفي الخلاف ، والمبالغة في الرصف بتكرير الوصف ، وتكافؤ المعاني في المقابلة ، والتوازي ، وإرداف اللواحق ، وتمثيل المعاني .

٣ - وبعد أن تكلم في هذه الوجوه ، ومثل لها بأمثلة مشروحة ، انتقل إلى موضوع كتابه ، فنظمه في اثنين وسبعين وثلاثمائة باب ، بعضها متداخل في بعض ، وبعضها فيه تكرار .

وفي هذا ما يدل على أنه لم يؤلفه مرة واحدة ، وإنما كتبه في فترات ، فإذا اهتدى إلى ألفاظ أو تراكيب فات موضع بابها ، أثبتها في آخر كتابه ، وهكذا .

ونستطيع بعد هذا أن نجزم أن قدامة ألف كتاب «الألفاظ» بعد نضج مواهبه واستواء ملكاته ، وتمكنه من اللغة تمكناً منقطع النظير ، ولا يطمئن في ذلك أنه مسبق بالتأليف في هذا الفن ، فإن كتابه يفضل غيره فضلاً ظاهراً ، وفيه دلالة التبحر في اللغة ، والإحاطة بالألفاظ القرآن وأساليبه في التعبير ، والاستشهاد بالمحكم من آيه في كثير من المواضع ، كما أن للشعر العربي حظاً كبيراً في الاستشهاد والاحتجاج ، واستشهاده به في غاية القوة ، وشواهد من الشعر الرصين ، والجزل المتين .

ونحن نرى أن كتابه الأول « نقد الشعر » كان ينقصه مثل هذا الاستشهاد . وهذا يؤيد ما ذهبنا إليه من أن نقد الشعر كان أول تأليفه ، ولم يفت قدامة أن يستشهد بالأمثال العربية في أواخر بعض الأبواب ، وكل هذا يدل أصدق دلالة على أن كتاب الألفاظ كتب في أوان نضجه ، وسمو ذوقه ، وعلمه الواسع الفياض .

### ثالثاً - كتاب الخراج وصناعة الكتابة :

١ - لم يسلم هذا الكتاب أيضاً من كتب قدامة من أسباب التشكيك ولا يزال الباحث في نسبته إليه متردداً ، ولن يزول هذا التردد بغير كثير من الجهد والعناء . مع أن هذا الكتاب كان من جملة الأسباب التي أدت إلى شهرة قدامة وذيوع صيته بين الباحثين والكتاب .

إن أول شك يعترض الباحث هو في اسم الكتاب ، أهو « الخراج » فقط ؟ أم كتاب « صناعة الكتابة » فقط ؟ أم إن اسمه كتاب « الخراج وصناعة الكتابة » معا ؟

ويتفرع عن هذا الشك شك آخر : وهو هل كتاب « الخراج » كتاب آخر غير كتاب « صناعة الكتابة » ؟ فيكون لقدامة كتابان : اسم أحدهما « الخراج » واسم الآخر « صناعة الكتابة » .

٢ - ولا نستطيع الإجابة عن هذه الأسئلة ، ولا نستطيع مزابلة هذا

الشك إلى اليقين ، قبل أن ننظر في أقوال السابقين من المؤرخين عن أحد الكتابين أو كليهما .

وهؤلاء السابقون ليسوا على رأى واحد في اسم الكتاب ، بل هم أربع طوائف :

(١) فطائفة قد ذكرت الكتاب باسم « الخراج » وحده ، ولم يذكروا إلى جوار هذا الاسم اسماً آخر ، ومن هؤلاء النديم ، الذي يروى أن لقدامة كتاب « الخراج » وأنه ثمان منازل ، أضاف إليها تاسعة <sup>(١)</sup> .

وعن النديم يأخذ ياقوت فيقول : وله من الكتب كتاب « الخراج » تسع منازل ، كان ثمانية منازل فأضاف إليها تاسعاً <sup>(٢)</sup> ويقول في الصفحة التالية : وله كتاب في « الخراج » رتبة مراتب ، وأتى فيه بكل ما يحتاج الكاتب إليه ، وهو من الكتب الحسان <sup>(٣)</sup> .

وينقل الصغدي عن ياقوت ، فيقول : له من التصانيف كتاب « الخراج » وكان ثمانية منازل ، فأضاف إليها تاسعاً <sup>(٤)</sup> .

(٢) وطائفة أخرى ذكرت الكتاب باسم « صناعة الكتابة » ومن هذه الطائفة المطرزي الذي يقول في شأنه : كتاب صناعة الكتابة ، ظفرت به ، وعثرت فيه على ضوال منشودة ، وهو كتاب يشتمل على سبع منازل ، وكل منزلة منها تحتوي على أبواب مختلفة ، ضمنها خصائص الكتاب والبلغاء ، فمن طالعه عرف غزارة فضله ، وتبحره في العلم <sup>(٥)</sup> .

(٣) أما ابن تغرى بردى فيقول عن قدامة إنه « صاحب المصنفات مثل كتاب

(١) الفهرست ٢٨٨ .

(٢) معجم الأدباء ج ١٧ ص ١٣ .

(٣) المصدر السابق : ص ٢٤ .

(٤) الوافي بالوفيات ج ٢ قسم ١ ص ١٤ .

(٥) الإيضاح : الورقة ٤٠ ب

البلدان» و «الخراج» و «صناعة الكتابة» وغيرها<sup>(١)</sup>. وهو ينفرد بهذا القول، ولا نجد من يشابهه فيما ذهب إليه.

(٤) أما الطائفة الرابعة فأقدمها أبو الفرج ابن الجوزي، وهو الذي يقول عن قدامة: له كتاب حسن في «الخراج وصناعة الكتابة»<sup>(٢)</sup>.

وبليه أبو الفداء فيذكر أن لقدامة مصنفاً في «الخراج وصناعة الكتابة»، وبه يقتدى علماء هذا الشأن<sup>(٣)</sup>.

وبليه العيني وعبارته: له كتاب حسن في «الخراج وصناعة الكتابة»<sup>(٤)</sup>.

\* \* \*

تلك هي الأقوال الأربعة، والذي نذهب إليه مطمئنين كل الاطمئنان أن اسم الكتاب هو «الخراج وصناعة الكتابة»، وأنه كتاب واحد لا غير، ودليلنا على ذلك أن الذين ذكروه باسم «الخراج»، ذكروا أن قدامة قسمه منازل، كانت ثمانية، وأضاف إليها تاسعة، وكذلك الطرزي حين ذكره باسم «صناعة الكتابة» ذكر أنه يشتمل على سبع منازل.

قد اشترك الفريقان في طريقة تنظيم الكتاب، وإن اختلفا في عدد المنازل، ولكن هذا الخلاف ليس جوهرياً، فمن المحتمل ألا يكون الطرزي قد اطلع من هذا الكتاب إلا على المنازل السبع التي ذكرها، وعز عليه أن يطالع على غيرها. ودليل آخر يدل على أن كتاب «الخراج» هو كتاب «صناعة الكتابة»، ذلك أن ياقوتاً قال في نعت كتاب «الخراج» إن قدامة قد أتى فيه بكل ما يحتاج للكاتب إليه، وهو من الكتب الحسان. وهذا النعت يكاد يطابق ما نعت به الطرزي في قوله: وكل منزلة منها تحتوى على أبواب مختلفة ضمنها خصائص الكتاب والبلغاء..

(١) النجوم الزاهرة ج ٣ ص ٢٩٨.

(٢) المنتظم: الجزء ٦ المجلد ٢ ص ٢٨٠.

(٣) البداية والنهاية ج ١١ ص ٢٢٠.

(٤) عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان: القسم ١ ج ١٦ الورقة ٥٨، والذي في الأصل

ونعتقد أن الذين ذكروا الكتاب باسم « الخراج » كانوا يميلون إلى الاختصار وكذلك الذين ذكروه باسم « صناعة الكتابة » .

أما ابن تفرى بردى فإنه كان واهماً حين عدّ كتاب « صناعة الكتابة » غير كتاب « الخراج » ، وأنا لا أستبعد أنه قد ذكر الكتاب باسم « البلدان والخراج وصناعة الكتابة » فيسكون قد زاد على تسمية السابقين كلمة : « البلدان » وتلك إضافة محتملة ، وليس فيها شيء من الغرابة ، لأن قدامة عالج في هذا الكتاب كثيراً عن جغرافية الأرض ، والعمور منها والعمور ، والأقاليم السبعة ومسالكها في إسهاب وتفصيل . . وأرى أن الناسخين هم الذين خلطوا هذا الخلط ، فقد ذكر ابن تفرى بردى كلمة « كتاب » مرة واحدة ، ولو كان هنالك تعدد لكررها ، كما عهدنا عن السابقين ، وأن الكلمة كانت « وغيره » فظن هؤلاء الناسخون بجهلهم خطأها ، فأصلحوها كما رأينا ، وجاء الذين طبعوا الكتاب وجعلوا أنفسهم مجددين ، فزادوا الطين بلة ، ووضعوا كل كلمة من كلمات العنوان بين قوسين ، وبذلك تم تسجيل هذا الخطأ ، الذي دعا إليه الجهل وعدم الثبوت .

ذلك ما نستطيع استخلاصه وتحقيقه من النصوص الماثورة عن المؤرخين .  
ومن الذخيرة المادية توجد مخطوطة من هذا الكتاب بمكتبة كوبرلي بالأستانة « وقد استنسخ شارل شيفر المجلد الباقي من كتاب قدامة ، وهذه النسخة مخطوطة الآن بدار الكتب الوطنية بباريس ، وقد استخرج « دي غويه » نبذاً منها ، وطبعها تحت عنوان « كتاب الخراج » وهذه التبذهي الأبواب الثاني ، والثالث ، والرابع ، والخامس ، والحادي عشر من المنزلة الخامسة ، والبايان السادس ، والسابع من المنزلة السادسة ، واسم هذا الكتاب في هاتين النسختين ( الأصلية والمنقولة ) « الخراج وصناعة الكتابة » (١)

أما في مصر فالوجود من هذا الكتاب نسخة واحدة بالتصوير الشمسي عن الأصل المحفوظ بمكتبة كوبرلي بالآستانة ، وهذه الصورة مهداة إلى دار الكتب المصرية من الأمير عمر طوسون بتاريخ ٣/٧/١٩٣٠ وهي محفوظة بالدار برقم ١٩٧١ ( فقه حنفى ) وقد كتب على ظاهرها مانصه [ كتاب صنعة الكتابة لأبى الفرج قدامة بن جعفر البغدادي التوفى سنة ٣٣٧ ] ويقع الكتاب في ٥٠٦ من الصفحات ، كل اثنتين منها برقم واحد ، وقد وضعت هذه الصفحات في خمسة مجلدات ، يشتمل المجلد الأول منها على المنزلة الخامسة في ١٠٦ من الصفحات . وقد خصص هذا الجزء ، أو هذه المنزلة ، لإحصاء الدواوين وأعمالها ، وما يلزم لكتابتها من فنون المعرفة .

وسيجد القارئ أو هام النساخ في أول صفحة من تلك المنزلة ، فقد كتب في صدرها « هذا كتاب الخراج لابن جوزى » والقصود بهذه النسبة طبعاً هو المؤرخ المعروف أبو الفرج ابن الجوزى . أرأيت إلى الوهم كيف سرى إلى هؤلاء النساخ ، فوقعوا في الضلال ، وأوقعوا الناس فيه بجهلهم ؟ وليس هناك من علة تلتمس لهم : أو عذر يمتدرون به سوى أنهم قرءوا أول ما قرءوا ( قال أبو الفرج ) وهم لا يعرفون أبا الفرج إلا ابن الجوزى ؟ فزعموا قدامة إياه ، وما أقبحه من زعم ! وما أشنع من اجتهاد ! .

وتحت هذه العبارة الخاطئة التي توقع من يجترىء بالنظرة العساجلة في ظلمات الضلال ، قال أبو الفرج : « من كان حافظاً لما قدمنا ذكره من ترتيب المنازل علم أنا وعدنا بأن نذكر من سائر الدواوين بعد كلامنا في أمر ديوان الخراج والضياح ، وإنا إذ قد فرغنا من الكلام في أمر هذين الديوانين وجميع الأعمال فيهما ، وذلك كله بين في الدواوين وسائر أعمالها ، إلا خواص تخص كل ديوان ، يحتاج إلى علمها ، والوقوف عليها ، لئلا يكون الداخل

تقريباً مما يمر به من هذه الخواص ، وإن كان تدرّبه في أعمال الديوانين اللذين ذكرناهما قد يدلّ له العمل في غيرها . .

ثم يأخذ في ذكر ديوانين الدولة على الترتيب الآتي :

- الباب الأول : في ذكر ديوان الجيش .
- الباب الثاني : في ذكر ديوان النفقات ، وقد حفظ فيه أسماء المجالس الذي ينتظمها ، وهي : مجلس الجارى ، مجلس الإزّال ، مجلس الكراع ، مجلس البناء والمرمة ، مجلس بيت المال ، مجلس الحوادث . .
- الباب الثالث : في ديوان بيت المال .
- الباب الرابع : مضبوطاً في ديوان الرسائل : وفيه نماذج العهود والولايات .
- الباب الخامس : في ديوان التوقيع والدار .
- الباب السادس : في ديوان الخاتم .
- الباب السابع : في ديوان القرض (١) .
- الباب الثامن : في النقود ، والعميار ، والأوزان ، وديوان دار الصرف -
- الباب التاسع : في ديوان المظالم .
- الباب العاشر : في كتابة الشرطة والأحداث .
- الباب الحادى عشر (٢) : في ديوان البريد والسكك (٣) والطرق إلى نواحي المشرق والمغرب

---

(١) في الأصل ( ديوان القرض ) وهو تحريف ، والصواب ما أتينا به لأنه ديوان القرض جولى من الكتب والرسائل .

(٢) في الأصل ( الحادى والمعرون ) .

(٣) في الأصل ( السكك ) ولم تقف له على معنى ، ولعل الصواب ما ذكرناه .

وفي نهاية تلك المنزلة مانصه : تمت المنزلة الخامسة من كتاب الخراج وصنعة الكتابة ، والحمد لله رب العالمين <sup>(١)</sup> .

أما المجلد الثاني فإنه يشتمل على المنزلة السادسة من منازل الكتاب ، وهي تشتمل على دراسات جغرافية للأرض ، ووصف سطحها ، في سبعة أبواب على النحو الآتي :

الباب الأول : في أن أكثر أمر الأرض من الهيئة والقدر والمساحة والوضع والمهارة فإنما أخذ من الصناعة النجومية ، وكيف ذلك ؟

الباب الثاني : في قسمة المعمور من الأرض .

الباب الثالث : في وضع البحار من الأرض العمورة ، ومساقها ، والجزائر منها .

الباب الرابع : في الجبال التي في المعمور منها ، وأعدادها ، وإقرار المشهور منها .

الباب الخامس : في الأنهار ، والعيون ، والبطائح التي في المعمور ، وأعدادها وأوضاعها ، ومقاديرها العظام منها .

الباب السادس : في مملكة الإسلام ، وأعمالها ، وارتفاعها .

الباب السابع : في ذكر ثغور الإسلام ، والأمم والأجيال الطيفة بها .

وفي نهاية هذه المنزلة : تمت المنزلة السادسة من كتاب الخراج وصنعة الكتابة والحمد لله <sup>(٢)</sup> .

أما المنزلة السابعة : فقد خصص لها مجلدان ، عند صفحاتهما ٣٥٦ صفحة وقد جعلت هذه المنزلة لإحصاء الخراج ، وبيان وجوهه في تسعة عشر بابا :

---

(١) المجلد الأول من كتاب الخراج وصناعة الكتابة : الورقة ١٠٦ .

(٢) المجلد الثاني من كتاب الخراج وصناعة الكتابة : الورقة ١٧٤ .

الباب الأول	: في مجموع وجوه الأموال .
الباب الثاني	: في النوى ، وهو أرض العنوة .
الباب الثالث	: في أرض الصلح .
الباب الرابع	: في أرض المشر .
الباب الخامس	: في إحياء الأرض ، واحتجازها .
الباب السادس	: في القلائع ، والصفايا .
الباب السابع	: في المقاسمة ، والوضائع .
الباب الثامن	: في جزية رءوس أهل الذمة .
الباب التاسع	: في صدقات الإبل والبقر والغنم .
الباب العاشر	: في أخماس الغنائم .
الباب الحادى عشر	: في المعادن والركاز والمال المدفون .
الباب الثانى عشر	: فيما يخرج من البحر .
الباب الثالث عشر	: فيما يؤخذ من التجار إذا مروا على العاشر .
الباب الرابع عشر	: في اللقطة والضالة .
الباب الخامس عشر	: في موارد من لا وارث له .
الباب السادس عشر	: في الشرب .
الباب السابع عشر	: في الحریم .
الباب الثامن عشر	: في إخراج مال الصدقة .
الباب التاسع عشر	: في فنون النواحي والأمصار .

أما المجلد الخامس فعدد صفحاته ٧٦ صفحة ، وقد جملة قدامة للمزلة الثامنة . وهي من أنفس المنازل ، لأنها دراسة علمية ، تعالج كثيراً من شئون المجتمع الإنسانى ، وأسباب قوته ، وعوامل انحطاطه وتدهوره ، وتشرح نظم الحكم فى البلاد ،

وما ينبغى للحكام ، وما يجب عليهم ، وتنظم تلك المنزلة اثني عشر بابا على النحو الآتي :

- الباب الأول : في صفة هذه المنزلة .  
الباب الثاني : في السبب الذي احتاج له الناس إلى التفدى .  
الباب الثالث : في السبب الذي احتاج له الناس إلى اللباس والكسوة .  
الباب الرابع : في السبب الذي احتاج له الناس إلى التناسل من أجله .  
الباب الخامس : في السبب الذي احتاج له الناس إلى المدن ، والاجتماع فيها .  
الباب السادس : في حاجة الناس إلى الذهب والفضة ، والتعامل بهما ، وما يجري مجراها .

- الباب السابع : في السبب الداعي إلى إقامة ملك وإمام للناس يجمعهم  
الباب الثامن : في أن النظر في علم السياسة واجب على الملوك والأئمة  
الباب التاسع : في أخلاق الملك ، وما يجب أن يكون عليه منها  
في ذات نفسه .

- الباب العاشر : في الخلال التي ينبغى أن تكون مع خدام الملك  
والقرباء منهم .

الباب الحادى عشر : في أسباب بين الملك والناس إذا تحفظ منها زادت محاسته .

- الباب الثانى عشر : في استيزار الوزراء ، وما يحتاج إليه الملك منهم ، وما يلزم  
الملك لهم .

وفي آخر المنزلة الثامنة ، أو في آخر الكتاب . أو الموجود منه ، عبارة

الناسخ ، التي لم يحدد فيها تاريخ نسخه الكتاب ، ونص تلك العبارة :

[ قد تم كتاب الخراج في غرة شهر ربيع الأول ، في دار العلية الإسلامية

في يد أقل الخليفة ، بل لا شئ في الحقيقة ، عبد الله بن مرزا محمد الخولى ،

حسبنا الله ، ونعم الوكيل ، نعم المولى ونعم النصير ] .

ونستخلص من كل هذا الذي سلف أموراً عدة :

( ١ ) أن كتاب « الخراج » هو « صنعة الكتابة » فقد ورد الأسمان منفردين في صدر المنزلة الخامسة « الخراج » وفي صدر المنزلة السادسة « الخراج » وفي صدر المنزلة الثامنة « الخراج » . وفي نهايتها ، كما في عنوان الكتاب « صناعة الكتابة » .

وورد الاسمان مقترنين في نهاية المنزلة الخامسة ، وفي نهاية المنزلة السادسة وفي صدر المنزلة السابعة ونهايتها .

( ٢ ) أن الكتاب من تأليف قدامة بن جعفر لاشك ، والدليل على ذلك غير ما ذكر من أقوال المؤرخين ، تلك العبارة التقليدية التي يكتبها المؤلفون في افتتاح كتبهم ، أو عند ما يستأنفون القول ، وهي « قال قدامة » أو « قال أبو الفرج » وعلى هذا فلا عبرة بما ذكره بعض القائلين من أن الكتاب لوالده جعفر ، وهو الذي يفهم من عبارة الخطيب البغدادي عند ترجمته أباه ، فلم يرد في موضع من الكتاب ، مثل عبارة ( قال جعفر ) أو ( قال أبو القاسم ) وهي كنيته التي عرفه به المؤرخون .

وكذلك لا عبرة مطلقاً بالقول بأن الكتاب لابن الجوزي ، كما زعم الناسخ ، وقد فندنا قوله ، ورددناه إلى جهالته ، وإلى شبهته في اتحاد كنيته ابن الجوزي وقدامة ، مع أن اسم قدامة قد ذكر صريحاً بكثرة في ثنايا الكتاب وخطه ذلك الناسخ بيده .

( ٣ ) أن المنازل الأربع الأولى مفقودة بشهادة الموجود في دار الكتب ، وبالكلام الذي نقلناه سابقاً عن « الدكتور على حسن عبد القادر » في مجلة الجمع العلمي العربي وقد سلفت ، ولم يذكر واحد من المعاصرين - فيما نعلم - شيئاً عن هذه المنازل .



وقد يكون في الإمكان معرفة ما اشتملت عليه بعض تلك المنازل المفقودة ،

مما ذكر قدامة نفسه في المصورة الشمسية التي بين أيدينا ، فقد قال في المنزلة الخامسة عند التكلم على ديوان الرسائل : قد ذكرنا في المنزلة الثالثة من أمر البلاغة ، ووجه تعلمها ، وتعريف الوجوه المحمودة فيها ، والوجوه المذمومة منها ، ما إذا أوعى كان الكاتب واقفاً به على ما يحتاج إليه<sup>(١)</sup>

ووصف أبو حيان التوحيدى في الإمتاع والمؤانسة ما وفق إليه قدامة في هذه المنزلة في قوله : ما رأيت أحداً تناهى في وصف النثر بجميع ما فيه وعليه غير قدامة بن جعفر في المنزلة الثالثة من كتابه .

ويتقل أبو حيان بعد ذلك عبارة الوزير على بن عيسى : عرض على قدامة كتابه سنة عشرين وثلاثمائة ، واختبرته ، فوجدته قد بالغ وأحسن ، وتفرد في وصف فنون البلاغة في المنزلة الثالثة ، بما لم يشركه فيه أحد من طريق اللفظ والمعنى ، مما يدل على المختار المجتبي ، والمعيب المجتنب ، وقد شاك فيه الخليل ابن أحمد في وضع العروض .

وبعد أن يأخذ عليه على بن عيسى هجته اللفظ ، وركاكة البلاغة يشهد أنه : لولا أن الأمر على ما ذكر ، لكان ذلك الطريق الذي سلكه ، والكنز الذي هجم عليه ، والنمط الذي ظفر به قد برز في أحسن معرض ، وتحلى بالطف كلام ، وماس في أطول ذيل ، وسفر عن أحسن وجه ، وطلع من أقرب نفق ، وحلق في أبعـد أفق<sup>(٢)</sup> .

والذي يستفاد من عبارة قدامة وأبي حيان ، وما قال على بن عيسى : أن هذه المنزلة الثالثة خصصها المؤلف لدراسة البلاغة ، وذكر تعريفاتها ، والوسائل التي تدرك بها ، من مراعاة ركني الكلام : اللفظ والمعنى ، وكان تخصيصه بذلك القول في النثر والكتابة بوجه أخص ، وهو الغرض الذي من أجله ألف الكتاب .

(١) الورقة ١٠ .

(٢) الإمتاع والمؤانسة ج ٢ ص ١٤٥ و ١٤٦ .

وقد سبق للمؤلف نفسه أن ألف للشعراء ونقد الشعر ، فأراء أن يتم مابداً وأن يشرع للكتاب ، كما شرع للشعراء ، بل إن الكتاب أولى بالتأليف إذ هم بنو جلده ، ومحترفو صناعته ! ولعل قدامة في هذه المنزلة قد اقتنى اثر شيخ الكتاب عبد الحميد بن يحيى في رسالته التي وجهها إليهم .

وقد يكون من المستطاع أيضاً أن نمتدى إلى موضوع المنزلة الرابعة ، وأن نرجح أنه عالج فيها مجلس الإنشاء ، أو ديوان الإنشاء ، بشرح وإفاضة ، وأنه رسم فيها لكتاب هذا الديوان أصولاً لصناعتهم ، ووضع لهم نماذج بمحتدوتها من الكتب التي تتصل بشئون الخراج على الوجه الذي نجده مكتوباً في ديوان الرسائل مما هو مسطر في المنزلة الخامسة التي ورد فيها مثال نسخة عهد لقاض بولاية الحاكم ، و عهد لرجل من بني هاشم بتقليد الصلاة ، ونسخة عهد بولاية المعونة والحرب ، ونسخة عهد بولاية نجر البحر ، ونسخة عهد بولاية البريد .

ونستطيع أن نقف على ما يشبه هذا الذي ذكرنا من عبارة قدامة : يدنا في المنزلة الرابعة عند ذكر مجلس الإنشاء وجوها من المكاتبات في الأمور الخراجية ، ينتفع بها ، ويكون فيها تبصير بان يروم الكتابة في معناها (١) .

أما المنزلتان الأولى والثانية فليس بين أيدينا أى دليل على ما عالج فيهما ، وإن كنا نظن أنه ذكر فيهما فن الكتابة ومنزلتها بين فنون الأدب ، وذكر فيهما بعض النابهين من الكتاب في دواوين الدولة ، منذ أنشئت تلك الدواوين . وإذا صح هذا الظن فيما يتصل بالمنزلتين الأولى والثانية ، كان ترتيب المنازل وموضوعاتها كما يأتي :

( أ ) في المنزلتين الأوليين : ذكر الكتابة ومنازلها ، والكتاب ومنازلهم .

( ب ) في المنزلة الثالثة : ذكر البلاغة ، والوجوه التي تكتمل بها ، وما يجب

(١) الورقة ١١ من المنزلة الخامسة .

على الكتاب أن يأخذوا أنفسهم به من رعاية اللفظ والمعنى ، حتى يمكن أن يعدوا في البلاء من الكتاب .

( ح ) في المنزلة الرابعة القول في ديوان الإنشاء ، وعرض نماذج من المكاتبات في الأمور الخراجية ، ينسج على منوالها من يوكل إليهم أمر هذا الديوان .

( د ) في المنزلة الخامسة أنواع الدواوين التي بها تدار أمور الدولة ، وأعمال كل ديوان من هذه الدواوين .

( هـ ) في المنزلة السادسة الأقاليم السبعة ودراسات في الجغرافية الطبيعية .

( و ) وتعالج المنزلة السابعة موارد الدولة ، ووجوه تحصيلها ، والقادر التي

تجبي من كل وجه من هذه الوجوه .

( ز ) وفي المنزلة الثامنة دراسة للحياة الإنسانية والمجتمع الإنساني ، وأسباب

قوة الحكم وسداده ، وما ينبغي للحكام ، وما يجب عليهم ، وعلى القريين إليهم

من الوزراء ، ورجال الحاشية .

( ح ) ونلاحظ أيضاً أن المنزلة التاسعة التي أضافها قدامه إلى المنازل الثمان

فيما ذكر محمد بن إسحاق ، وما أخذ عنه باقوت ، وما نقل الصفدي ، لا وجود

لها ، ولعلها فقدت كما فقدت المنازل الأربع الأولى ، وربما كان هنالك وهم في عدد

هذه المنازل ، فقد يكون السابقون قد حسبوا المنزلة السابقة (وتقع في مجلدين)

منزلتين ، وعلى هذا الاعتبار تكون المنزلة الثامنة مما بين أيدينا هي المنزلة

التاسعة في نظر أولئك السابقين .

وقد رجح « دى غويه » في مقدمته الفرنسية لكتاب « الخراج وصناعة الكتابة »

أن قدامة ألف كتابه هذا بعد سنة ٣١٦ هـ بقليل ، وذلك أن قدامة تحدث في

أثناء كتابه عن « مليح الأرمني » على أنه معاصر له ، ويشير أيضاً إلى إغارة « أسفار

الدبلي » على قزوين في سنة ٣١٦ هـ وإلى الشنائع التي جرت على يد « مرداويج »

وأتباعه في السنين التالية كحوادث قريبة الوقوع<sup>(١)</sup>، ونحن نعلم مما كتب أبو حيان في الإمتاع والمؤانسة أن قدامة عرض كتابه هذا في سنة ٣٢٠ على علي بن عيسى الوزير، وعلى هذا يكون تأليف كتاب «الحراج وصناعة الكتابة» قد تم بعد سنة ٣١٦ هـ وقبل سنة ٣٢٠ هـ، أي في الوقت الذي تم فيه نضج قدامة، واستواء ملكاته كما قدمنا.

### نقد النثر:

هذا ويقتضينا البحث ما دمنا بصدد التكلم عن آثار قدامة أن نعرض على كتاب جديد ظهر في مصر سنة ١٩٢٢ م تحت عنوان «نقد النثر» وكتب على ظاهره أنه لأبي الفرج قدامة بن جعفر البغدادي، بتحقيق وشرح الدكتور طه حسين والأستاذ عبد الحميد العبادي، وإنما نذكر هذا الكتاب هنا لنفقيه عن قدامة بن جعفر، لا لثبته له.

وقد قوبل هذا الكتاب في مصر والعالم العربي بعناية بالغة، واهتمام ظاهر وأقبل عليه العلماء والأدباء بالدرس، وعملوا على الإفادة منه، واتخذه كثير من الباحثين والمؤلفين مصدراً من المصادر التي استقوا منها دراستهم، واعتمدوا عليه في تأليفهم وبحوثهم، ككل الكتب التي يفتنمون منها فوائد توفر عليهم بعض ما يجدون من العناء الذي يجذونه في استخلاص القواعد والرسوم بجهودهم الشخصية، إذا وجدوا في هذه الآثار القديمة بعض الأسس التي يستطيعون أن يشيّدوا عليها ما يريدون من البناء.

\* \* \*

وكان من مظاهر العناية بالكتاب ومؤلفه إلى جانب هذا أن طبع

(١) مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق المجلد ٢٤ ج ١ ص ٧٧.

طبعتين جيدتين في دارين من أكبر دور الطباعة والنشر في البلاد العربية<sup>(١)</sup> ثم إن الرغبة في الإفادة من الكتاب، وما تضمن من علم وفكر ودراسة، لم تقف عند الرغبة الفردية، بل تجاوزتها إلى الرغبة في الإفادة العامة لطلاب الدراسات الأدبية، وانخذت مظهراً رسمياً حين قررت وزارة المعارف المصرية تدريس « نقد النثر » لطلاب السنة التوجيهية من المدارس الثانوية، ليكون أساساً من أسس درس الأدب لهؤلاء الطلاب، فيل أن يلجوا أبواب الدراسة الجامعية فأقبل على درس الكتاب وتفهمه أساتذة الأدب في تلك المدارس وطلبتها.

وكانت أهم الأسباب في تلك العناية التي اتخذت هذه المظاهر عدة أمور :

أولها : أن الكتاب منسوب لعلم من أعلام النقد الأدبي في العصر العباسي - أنه قدمه الراسخة في هذا الفن ، فقد عرف هذا العصر قدامة حين طبع أهم كتبه « نقد الشعر » قبل ذلك بزمن غير وجيز ، فأراد هؤلاء الذين انتفعوا بالكتاب الأول أن ينتفعوا بكتابه الثاني الذي ينقد النثر .

ثانيها : أن « نقد النثر » برز في عالم الوجود في فترة من الفترات التي استوت فيها الدراسات الشعرية ونضجت ، واستترف قرض الشعر ونقده جهوداً كثيرة من الشعراء والنقاد، الذين عكفوا قبل صدور الكتاب على إخراج دواوين السابقين من الشعراء ، ونظروا فيها نظرة فحوص وإمعان ، ودرسوا الشعر وتطوره ، وأتجاهات الشعراء ، ونزعاتهم الفردية ، وخصائص شعرهم التي تميزه من شعر غيرهم ، والعوامل المؤثرة في هذا الشعر من الحياة الخاصة والبيئة والحركات السياسية والاجتماعية ، وشغل هذا النشاط الناس والصحف زمناً طويلاً، وكانت هنالك معارك للنقد بين الشعراء والنقاد من المعاصرين ، فكتبت المقالات وألفت

---

(١) ظهرت الطبعة الأولى ( في مطبعة دار الكتب المصرية ) سنة ١٩٣٢ م وظهرت الطبعة الثانية ( في مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ) سنة ١٩٣٧ م :

الكتب في نقد السابقين والمعاصرين . وفي هذه المرحلة من مراحل نضج التاريخ الأدبي ، ابتدأ النثر يحتل منزلة بين فنون الأدب ، وعظم شأن الكتابة بما عالجت من موضوعات تمس حياة الناس ، وتصف مجتمعاتهم ، وتجاري نهضة الأذهان ، وما زخرت به البيئة من ألوان التفكير ، فأراد النقد أن يجاري حركة التوثيق بين الكاتبين ، وأخذ النقاد يتلمسون السبيل إلى نقد النثر أو نقد الكتابة أهم ألوانه في أيامهم ، وفي هذه الفترة ظهر الأثر المرجو الذي يحمل اسمه ما أحسوا بالحاجة إليه وهو « نقد النثر » .

ثالثاً : أن الكتاب نسب تقديمه وتحقيقه وتعليق حواشيه إلى رجلين نابهين بين رجال الأدب ودرسه وتقدمه ، والتاريخ وفهمه وتحقيقه ، وهما الدكتور طه حسين ، والأستاذ عبد الحميد العبادي ، ويكفي أن يوضع على أثر من الآثار اسم هذين الرجلين أو أحدهما ، ليحتل منزلة بين الآثار الأدبية والعلمية ويتلقفه الناس ، ويسرعوا إلى فحصه ودرسه ، والإفادة من مشتملاته ومحتوياته ، واهتمامهم بخدمة ذلك الكتاب أكبر دليل على أنه جدير بالعناية والاهتمام .

تلك فيما نرى أهم الأسباب التي أدت إلى نفاق « نقد النثر » وإقبال الناس عليه ، ورجوعهم إليه .

• • •

ولكن الذي يطلع على هذا الكتاب ، ويتعمق في دراسته ، ويوازن ما كتب على ظاهره بما كتب في مقدمته يرى عجباً ، فالدكتور طه حسين وهو أحد الشريكين في تحمل أمانة الكتاب وتحمل عبء تقديمه إلى الجمهور حاملاً اسم قدامة ، والذي ذكر اسمه على ظاهر الكتاب على أنه أحد المحققين له ، شريك في تعليق حواشيه ، يذكر في مقدمته : إن هذه الرسالة ( نقد النثر )

تنسب إلى قدامة بن جعفر . . . ولكن المطلع عليها يرى أنها لا يمكن أن تكون له ، بل هي في الغالب لكاتب شيعي ظاهر التشيع ، قد صنف كتباً عدة في الفقه وعلوم الدين ، يشير إليها ، ويحيل عليها في شيء من الطمانينة والارتياح ، ويرى بروكلمان أن واضع هذه الرسالة تلميذ لقدامة اسمه أبو عبد الله محمد بن أيوب ، على أن هذه مسألة سيحققها زميلي العبادي في غير هذا الموضوع ، أما نحن فنقتصر في هذا المقام على تحليل الرسالة تحليلاً موجزاً<sup>(١)</sup> . . .

وفي هذه الكلمات الصريحة كان الدكتور طه حسين قد وفى لأمانة العلم ، وأخلى نفسه من تلك المسؤولية الجسيمة ، التي لا يمكن أن يتحملها مثل طه حسين إلا إذا اطمان عقله وعلمه إليها .

وعلى هذا فلا يمكن أن يكون الدكتور طه حسين شريكاً في هذا العمل إلا في هذه الدائرة المحدودة ، دائرة تحليل هذه الرسالة تحليلاً موجزاً في تلك المقدمة التي عنوانها ( تمهيد في البيان العربي من الجاحظ إلى عبد القاهر ) ، وحقبة هذا التمهيد أنه بحث كتبه بالفرنسية ، وقدمه إلى مؤتمر المستشرقين ، ثم تولى الأستاذ العبادي بنفسه نقل هذا البحث إلى العربية ، ونشره مقدمة لهذا الكتاب .

ويتلخص جهد الأستاذ العبادي في أربعة أعمال :

- (١) إثبات أن اسم الكتاب هو « نقد النثر » أو « كتاب البيان » .
- (٢) إثبات أن مؤلف الكتاب هو أبو الفرج قدامة بن جعفر .
- (٣) التعريف بقدامة ، في باب سماه « تحقيق في حياة قدامة » .
- (٤) التعليقات على الكتاب بالشروح والحواشي .

(١) طه حسين : تمهيد في البيان العربي — مقدمة ( نقد النثر ) ص ١٩ .

( م — ٨ قدامة بن جعفر )

وكان اعتماد الأستاذ المبدأي محقق الكتاب على نسخة محفوظة بمكتبة الاسكوريال تحت رقم ٢٤٣ من فهرس درنبورغ ، وبني عليها ما أراد أن يستخلصه في الأمرين الأولين ، مستدلا بعدة أمور :

(١) العبارة التي كتبت على ظاهر هذه المخطوطة ونصها : [ كتاب نقد النثر مما عني به أبو الفرج قدامة بن جعفر الكاتب البغدادي ، رضي الله عنه وأرضاه ، للشيخ الفقيه المكرم أبي عبد الله محمد بن أيوب بن محمد نفعه الله به ، وهو الكتاب المعروف بكتاب « البيان » ] .

(٢) أن مخطوطي « نقد النثر » و « نقد الشعر » المحفوظتين بالاسكوريال مجموعتان في مجلد واحد ، وأن الأولى - دون الثانية - هي التي تحمل اسم قدامة .  
(٣) أن قدامة إنما سمي كتابه « نقد النثر » لمحض المقابلة بينه وبين كتابه « نقد الشعر » .

(٤) أن العلامة الشيخ محمد محمود الشنقيطي عند ما اطلع على كتاب « نقد النثر » بالاسكوريال لم يشك في أنه لقدامة ، وكتب يقول : كتاب نقد النثر المسمى بكتاب البيان . مما عني بتأليفه أبو الفرج قدامة بن جعفر الكاتب البغدادي : وهو كتاب فني ، لأنظيره في قته ، يحتاج إليه ، وما وقعت عليه بالشرق وقد ألف كتابا آخر سماه بنقد الشعر ، ولكنه بالنسبة لهذا صغير جدا (١)

(٥) عقد المحقق فصلا الموازنة بين كتابي نقد الشعر ونقد النثر ، واستخلص من الموازنة التي قام بها أن الكتابين لؤلؤف واحد ، هو قدامة بن جعفر .

\* \* \*

(١) تحقيق في حياة قدامة ص ١٧ قلا عن تحريره رقم ٢٤٣ (مكتبات) بدار الكتب المصرية ص ١١ .

ولم يسلم للمحقق ما أراد ، فاعترضه في استنباط ما حاول استنباطه أمور :  
أولها : ليس من بين الكتب التي ذكرها المؤرخون لقدامة كتاب اسمه « نقد  
النثر » ، أو كتاب « البيان » الذي تولى نشره .  
ثانيها : ليس بين هذه الكتب أيضا كتاب من الكتب الأربعة التي ذكر  
صاحب نقد النثر أنها له ، وأحال عليها وهي :

(١) كتاب الحججة .

(٢) كتاب الإيضاح .

(٣) كتاب التعميد .

(٤) كتاب أسرار القرآن .

ثالثها : العبارة التي وردت على ظاهر الكتاب ، وهي أنه « للشيخ الفقيه المكرم  
أبي عبد الله محمد بن أيوب » .

وقد حاول الأستاذ العبادي أن يتخلص من هذه الحقائق الماثلة بين  
يديه بضروب من الظن ، ليس لها في الحقيقة ما يؤيدها ، فذهب إلى أن إغفال  
المؤرخين ذكر كتاب « نقد النثر » يرجع إلى عدم دقتهم في الإحصاء والاستقصاء  
وكذلك الكتب الأربعة التي ذكر مؤلف الكتاب أنها له ، وأحال عليها ،  
أما نسبة الكتاب لأبي عبد الله المذكور فإن مبلغ الرأي عنده في ابن أيوب  
هذا أنه فقيه أندلسي اتسخ له الكتاب ، وأنه من أهل القرن السابع الهجري  
على أكثر تقدير ، وأن نسخة الكتاب ملك له .

وخلاصة القول أن الأستاذ العبادي استخلص من هذه الأدلة أن  
الكتاب هو كتاب « نقد النثر » وأن مؤلفه هو قدامة بن جعفر .

والناظر في تلك الأدلة التي أيد بها المحقق دعواه يرى أن من اليسير جدا  
تحضها ، لأنها - كما أسلفنا - أدلة ظنية ، ليس لها سند من حقيقة ماثلة ، أو

نص ثابت يمكن الاعتماد عليه .

ولا يمكن الاعتماد في تحقيق أمر على مثل تلك الاحتمالات والفروض التي فرضها ، لأنها في أقصى درجاتها فروض تحتل التأيد ، كما تحتل النفي ، ويتجاذبها الطرفان على قدم المساواة .

ولكننا سنحاول أن ننظر إلى النواحي الفنية التي عرض لها ، وهي نواح لها قيمتها ، لأنها أشبه شيء بالنصوص التي يعتمد بها ، أما الأدلة الأخرى فيكفي في بعضها تلك المقبات الثلاث التي أشار إليها ، ولم يستطع أن يتغلب عليها ، أو يجيب عليها جواباً شافياً .

\*\*\*

وأهم ما ننظر إليه من تلك الأدلة الفنية ما ذهب إليه المحقق من وجود أوجه كثيرة للشبه بين كتاب قدامة الثابت نسبتة إليه ( نقد الشعر ) وبين الكتاب المزعوم ( نقد النثر ) .

وأول وجوه المقارنة الموضوعية — كما سماها — تعريف قدامة الشعر في ( نقد الشعر ) بقوله : أنه قول موزون مقفى يدل على معنى ، فقولنا « قول » دال على أصل الكلام الذي هو بمنزلة الجنس للشعر ، وقولنا « موزون » يفصله مما ليس بموزون ، إذ كان من القول موزون وغير موزون ، وقولنا « مقفى » فصل بين ماله من الكلام الموزون قواف ، وبين مالا قوافي له ولا مقاطع ، وقولنا « يدل على معنى » يفصل ما جرى من القول على قافية ووزن مع دلالة على معنى ، مما جرى على ذلك من غير دلالة عن معنى .

وجاء في تعريف البلاغة في كتاب ( نقد النثر ) : وحددنا عندها أنها القول المحيطة المقصود ، مع اختيار الكلام ، وحسن النظام ، وفصاحة اللسان . وإتينا أضفنا إلى « الإحاطة بالمعنى » اختيار الكلام ، لأن العامى قد يحيط قوله بمعناه الذي

يريده ، إلا أنه بكلام مرذول من كلام أمثاله ، فلا يكون موصوفاً بالبلاغة ، وزدنا « فصاحة اللسان » ، لأن الأعجمي واللحان قد يبلغان مرادهما بقولهما ، فلا يكونان موصوفين بالبلاغة ، وزدنا « حسن النظام » لأنه قد يتكلم الفصيح بالكلام الحسن الآتى على المعنى ، ولا يحسن ترتيب ألفاظه ، وتصيير كل واحدة منها مع ما يشاكلها فلا يقع ذلك موقعه . . .

وأنا أسأل القارىء عما وجد من وجوه التشابه بين التعريفين ، فإننى أرى ألا وجه المشابهة مطلقاً . اللهم إلا أسلوب الكاتبين فى التعريف ، فى تحليل الإضافات التى أوردناها على الأصول ، وليس مثل ذلك بدءاً عند المؤلفين ، بل هو ظاهرة عامة عند كل من تعرض لوضع الحدود ، وأراد أن يكون حدّه جامعاً مانعاً . فيشرح الوجوه التى يندرج بها تحته كل قسم من أقسامه ، وتمنع دخول غيره فيه ، ليخرج المعنى الذى يحده من الشراكة .

والوجه الثانى : من وجوه المقارنة الموضوعية فى نظر المحقق ، تصويب قدامة فى « نقد الشعر » امرأ القيس فى قوله :

فَلَوْ أَنَّ مَا أَسْمَى لِأَدْنَى مَعِيشَةٍ      كَفَانِي - وَ لَمْ أَطْلُبْ - قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ  
وَإِكْنَاهُ أَسْمَى لِمَجْدٍ مُؤْتَلٍ      وَقَدْ يُدْرِكُ الْمَجْدَ الْمُؤْتَلِ أَمْثَالِي

وقوله فى موضع آخر :

فَقَمَلًا يَبْتَدَأُ أَقْطَبًا وَسَمْنًا      وَحَسْبُكَ مِنْ غِنَى شَبَعٍ وَرِيٌّ

فيقول قدامة « فإن من عابه زعم أنه من قبيل المناقضة ، حيث وصف نفسه فى موضع آخر بسمو الهمة ، وقلة الرضا بدنى المعيشة ، وأطرى فى موضع آخر القناعة ، وأخبر عن اكتفاء الإنسان بشبعه وريه » . وبعضى فى تصويب امرئ القيس ، وتبرئته من التناقض ، إلى أن يقول : « لأن الشاعر ليس يوصف بأن يكون صادقاً ، بل إنما يراد منه إذا أخذ فى معنى من المعانى - كأننا ما كان - أن يجيده فى وقته الحاضر ، لا أن ينسخ ما قاله فى وقت آخر .

وجاء في «نقد النثر» : فأما وضع المعاني في مواضعها التي تليق بها ، فكقول  
امرىء القيس في عنقوان أمره ، وحدة ملكه :

قَالُوا أَنْ مَا أَسْمَى لِأَدْنَى مَعِيشَةٍ كَفَانِي - وَلَمْ أَطْلُبْ - قَلِيلٌ مِنَ أَلْمَالِ  
وَلَكِنَّمَا أَسْمَى لِمَتَّجِدٍ مُؤْتَمِلٍ وَقَدْ يُدْرِكُ الْمَجْدَ التَّوْتِلَ أَمْثَالِ

فوضع طلب الرقة وسمو النزلة موضعها إذ كان ملكا ، لأن ذلك يليق  
بالمملك ، ثم وضع القناعة لما زال عنه ملكه ، وصار كواحد من رعيته ، لأن ذلك  
أولى بمن هذه منزلته ، فقال :

أَلَا إِلَّا تَكُنْ إِبِلٌ قَمَزَى كَأَنَّ قُرُونًا جَلَّتْهَا الْعِصَى  
إِذَا نَأَقَمَ حَالِبَهَا أَرَنْتَ كَأَنَّ الْحَى صَبَّحَهُمْ نَمَى  
فَمَلًّا يَنْتَقَا أَقْطَا وَمَمْنَا وَحَسْبُكَ مِنْ غِنَى شَبَعٌ وَرَى

والقارىء لهذا الكلام في «نقد النثر» لا يجد فيه إشارة لميب الناقدين إياه  
بالتناقض ، وهي الفكوة التي نفاها قدامة في «نقد الشعر» ، وإنما الذي فيه التعبير  
عن كل حالة بما يلائمها .

على أن التشابه في التمثيل - إن صح جدلا أن هناك تشابها - لا ينهض  
دليلا على أن الكاتب واحد ، فقد رأينا الأقدمين أيضا يتشابهون في التمثيل  
والاستشهاد ، وأمثلة النحو واحدة عند كل المؤلفين ، وما تقرأ في كتاب من كتب  
الأدب هو ما تقرأ في غيره من شواهد الاستحسان ، أو الاستهجان ، ولم يقل  
أحد من الناس إن المؤلف لهذه الكتب التشابه واحد ! .

والوجه الثالث : من أوجه التشابه - أو التقارن - هو اتفاق قدامة ومؤلف نقد  
النثر على جواز اختراع الألقاب ، ووضع الأسماء للمسميات التي لم تقع لسابق ،  
وبالتالى لم يوضع لها اسم .. وهذا من غير شك شئ مسلم به ، ولا فضل فيه لقدامة ،  
أو لمؤلف نقد النثر ، فليس الذى يخترع جديدا ملزما أن يختار له اسما قديما ، وإن  
كان يدل على غيره .

الوجه الرابع : أن قدامة يفضل في « نقد الشعر » الغلو على الاقتصار على الحد الوسط : قال : فلنرجع إلى ما بدأنا بذكره من الغلو والاقتصار على الحد الأوسط ، فأقول : إن الغلو عندى أجود المذهبين ، وهو ما ذهب إليه أهل القهم بالشعر والشعراء قديماً . . . » وجاء في نقد النثر : وللشاعر أن يقتصد في الوصف أو التشبيه أو المدح أو الذم ، وله أن يببالغ ، وله أن يسرف ، حتى يناسب قوله الحال ويضاهيه ، ولا يستحسن السرف والكذب والإحالة في شيء من فنون القول إلا في الشعر .

والفرق واضح بين المبارتين ، وإن كان مؤداهما واحداً ، وإن كانت عبارة قدامة أكثر صراحة في تفضيل الغلو .

ونستطيع أن نجيب على هذا التشابه بمثل ما أجبنا به على الوجه السابق .

ولنا بعد ذلك الدليل كل الدليل على أن السكتابين ليسا لمؤلف واحد ، فلو أن رجلاً ألف كتاباً خاصاً في نقد الشعر ، وكتاباً خاصاً في نقد النثر ، لما كان له أن يخلط بين موضوعي السكتابين ، وإلا لما كان هنالك ما يدعو للتخصيص ، وقد التزم قدامة الكلام في فن الشعر وحده في « نقد الشعر » ، فإننا مع البحث والاستقصاء لم نعث له في ثناياه على كلام أصيل له في نقد النثر .

ولكن مؤلف « نقد النثر » لا يلتزم ذلك ، بل إنك تراه يتكلم في البيان مطلقاً ، فيعالج الشعر كما يعالج النثر ، وتراه يعرض للشعر في كل مناسبة ، ويكثر من الاستشهاد به في كل موضوع من الموضوعات التي عالجها ، بل إن صاحب « نقد النثر » يفرد فصلاً مستقلاً للمنظوم في باب « تأليف العبارة » ، وهو فصل طويل لم يجر إليه الاستطراد كما يظن ، بل إنه يستغرق عشرين صفحة كاملة<sup>(١)</sup>

وما نرى في هذه الصفحات الكثيرة إشارة أو إحالة إلى « نقد الشعر » الذي هو مختص بالموضوع ودراسته ، بل يورد أن الخليل وغيره ذكروا من أوزان الشعر وقوافيه ما ينبت من نظره فيه ، ويفنيينا عن تكلف شرح ذلك له ، إذ كنا نرى أن

تكلف ما قد فرغ منه عيب لا فائدة فيه<sup>(١)</sup> ، وقد كان أولى بالمؤلف - لو أنه  
قدامة - أن يشير إلى كتابه الذي تكلم فيه طويلاً عن الوزن والقافية ، ووجوه  
الاختلافهما ، ونواحي اختلافهما مع اللفظ والمعنى .

وإذا كان الأستاذ العبادي قد حاول في غير جدوى أن يبرز وجوهاً للتشابه  
فإن بين أيدينا أدلة للتمارض والتناقض ، وحسبنا منها المثال الآتي :

يرى قدامة أن المعاني كلها معرضة للشاعر ، وأن له أن يتكلم منها فيما أحب  
وآثر ، من غير أن يحظر عليه معنى يروم الكلام فيه ، إذ كانت المعاني للشعر بمنزلة  
المادة الموضوعية ، والشعر فيها كالصورة ، كما يوجد في كل صناعة من أنه لا بد فيها  
من شيء موضوع يقبل تأثير الصور منها ، مثل الخشب للتجارة ، والفضة  
للصياغة ، وعلى الشاعر إذا شرع في أي معنى كان من الرفعة والفضة ، والرفق  
والزاهة ، والبذخ والقناعة والندح والعضية ، وغير ذلك من المعاني الحميدة أو النعمية ،  
أن يتوخى البلوغ من التجويد في ذلك إلى النهاية المطلوبة .

ويرى أن من يعيب امرأ القيس في قوله :

فَيْشُكُّكَ حُبِّي قَدْ طَرَقْتُ وَمُرِضٌ      فَأَلْهَيْتُهَا عَنْ ذِي تَمَائِمٍ مُخْوِلِ  
إِذَا مَا بَكَى مِنْ خَلْفِهَا أَنْصَرَفَتْ لَهُ      بِسِقِّ وَتَحْتَى شَقُّهَا لَمْ تُخْوِلِ

ويذكر أن هذا معنى فاحش ، وليست فحاشة المعنى في نفسه مما يزيل جودة  
الشعر فيه ، كما لا يعيب جودة التجارة في الخشب مثلاً رداءته في ذاته<sup>(٢)</sup> .

وهذا كلام واضح يبين مذهباً من المذاهب في النظر إلى الشعر ، وهو أنه  
لا يشينه قبح الغرض الذي يعالجه ، ولا شناعة المعنى الذي يعرض له ، وإنما ينبغي  
أن يحصر نظر الناظر في جودة التعبير عن أي غرض يحظر للشاعر ، أو أي معنى  
يعبر عنه .

(١) قد انثر : ص ٧٦ .

(٢) قد انثر : ص ٥٥ .

أما مؤلف « نقد النثر » فلا يجيز في الشعر إلا ما يجوزه الناس في الكلام لأن « الشعر كلام موزون ، فما جاز في الكلام جاز فيه ، وما لم يجز في ذلك لم يجز فيه ، ويستشهد بقول النبي صلى الله عليه وسلم : « لأن يمتلىء جوف أحدكم قبحاً حتى يريه خير له من أن يمتلىء شعراً » وبما روى عنه في شأن امرئ القيس « ذلك رجل مذكور في الدنيا ، منسى في الآخرة ، يأتي يوم القيامة ، ومعه لواء الشعراء ، حتى يوردهم النار » وهذا القول منه عليه السلام خاص في كفار الشعراء ، والدليل على ذلك إجماع الأمة على أن حسان بن ثابت وكعب ابن زهير ، وغيرهما من شعراء المؤمنين ، الذين كانوا يناضلون عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بأشعارهم ، ويجاهدون معه بالسنتهم وأيديهم ، خارجون من جملة من يرد النار مع امرئ القيس (١) .

والظاهر من هذا القول أن المؤلف يسلك سبيلاً يختلف تمام الاختلاف عن سبيل مؤلف نقد الشعر ، فهو رجل ذو نزعة دينية ، وهذه النزعة هي التي وجهت تفكيره وكيفت نظرتة إلى الشعراء ، وأخذ من كلام الله تعالى وحديث الرسول وأقوال السلف ما بين به المقبول من الشعر والمرفوض منه ، وليس المقبول في نظره إلا ما عالج غرضاً دينياً ، أو استظهرت به الدعوة الإسلامية ، وذلك ما ينكره قدامة أشد الإنكار ، لأنه لا يقيس الشعر بمقياس الدين ، ولا بمقياس الأخلاق ، ولا بمقياس الحريص على سلامة المجتمع ، وإنما ينظر إليه نظرة رجل الفن الخبير به ، الذي يمجّد الصورة الجميلة ، بما اكتمل لمؤلفها من القدرة الفنية على توضيحها بالتعبير الجميل ، كائناً ما كان ذلك الغرض الذي يعالجه ، أو المعنى الذي يحظر له ، من غير أن يحظر عليه شيء من المعاني المحمودة ، أو المعاني الذمومة . تلك أهم الأسباب التي نعتمدها في رفض ما ذهب إليه الأستاذ العبادي من نسبة « نقد النثر » إلى مؤلف « نقد الشعر » .

وهناك الدليل المادى الذى يبين منه أن الخطأ فى إظهار الكتاب على هذه الصورة ليس واحداً ، بل إنها سلسلة من الأخطاء ، يأخذ بعضها بحجز بعض ، وأهمها :

(١) خطأ فى اسم الكتاب : فليس اسمه « نقد النثر » وليس اسمه « كتاب البيان » وإنما اسمه الحقيقى « كتاب البرهان فى وجوه البيان » .

(٢) خطأ فى نسبة الكتاب لقدامة بن جعفر ، فإن مؤلفه الحقيقى هو « أبو الحسين إسحاق بن إبراهيم بن وهب الكاتب » .

(٣) ليس الطبع من الكتاب إلا جزءاً صغيراً منه ، يقدر بثلاثة . أما ثلثا الكتاب ، أو بقيته ، فلم تطبع . ولم يشر إلى هذا النقص ، أو بمباراة أصح لم يسلم بهذا النقص ، المحقق الفاضل .

ولسنا ندعى لأنفسنا الفضل فى هذا الكشف العلمى العظيم ، وإنما نسجله منتبطين لصاحبه « الدكتور على حسن عبد القادر » الذى عثر على مخطوطة لهذا الكتاب بمكتبة قشستريين رقم G. 767 تحت العنوان السالف الذكر . وعند المقابلة بينها وبين الكتاب المطبوع باسم « نقد النثر » وجدتهما يتفقان فى القدر المطبوع ، وتزيد النسخة التى بين يديه على المطبوعة بمقدار ثلثى الكتاب تقريباً ، ولم يشك فى أن هذا القدر الزائد إنما هو جزء أصلى من الكتاب ، قد سقط منه فى المخطوطة الاسكوريالية ، وذلك أن المؤلف قد بنى كتابه على أربعة وجوه للبيان :

البيان الأول : بيان الاعتبار .

البيان الثانى : بيان الاعتقاد .

البيان الثالث : بيان العبارة .

البيان الرابع : بيان الكتاب .

والتبيان الرابع الذي هو (بيان الكتاب) غير موجود في النسخة المطبوعة ، وقد  
علل محقق هذه النسخة المتورة هذا النقص بادعائه أن المؤلف قد ضمن  
الباب الثالث (باب العبارة) الكلام على الوجه الرابع وهو الكتاب ، وجعل  
بهذه الدعوى الكتاب كاملا بذاته ، وهي دعوى قد فرضها المحقق على الكتاب ،  
وحزم بها من غير خص له ، فإنه لو كان قد فحص الجزء الذي بيده من الكتاب  
لرأى أن المؤلف قد ذمّه في أثناء الكتاب على أشياء سيذكرها بعد ، ومع ذلك  
لم يأت لها ذكر ، فمن ذلك قول المؤلف (ص ١٨) : وأما الحديث فهو ما يجري  
بين الناس في مخاطباتهم ومناقلاتهم ومجالسهم ، وله وجوه كثيرة ، فمنها الجذوالهزل  
والسخيف والهزل ، والحسن والقيبح ، والملحون والفصيح ، والخطأ والصواب ،  
والنافع والضار ، والحق والباطل والناقص والتام ، والمردود والمقبول  
ولهم والفضول ، والبلوغ والعمى . ثم جاء الكلام بعد ذلك عن الجذوالهزل ،  
والسخيف والهزل ، والحسن والقيبح ، والملحون والفصيح ، والخطأ والصواب ،  
ولكن القول في الخطأ والصواب لم يتم ، كما أن القول في الصدق والكذب ، والوجوه  
الأخرى الباقية ، لم يأت قط .

ومن أمثلة ذلك أيضا ما جاء في باب تأليف العبارة : \* وقد ذكر الخليل وغيره  
من أوزان الشعر وقوافيه ما ينهى عن نظر فيها . . . إلا أنا نذكر جملة من ذلك  
في باب استخراج المعنى ، تدعو الضرورة إلى ذكرها فيه ، إن شاء الله . . . وليس  
في نقد النثر - كما نشر - أي ذكر أو إشارة إلى باب المعنى وذكر العروض والقافية .

ومن أمثلة ذلك أيضا أنه جاء في آخر النسخة المطبوعة هذه العبارة : \* وأما  
مراتب القول ، ومراتب المستمعين له فقد تقدم القول فيه ، وبالله التوفيق \* وإذا  
تصفحنا كل ما جاء في النسخة المطبوعة لم نجد ذكراً أو إشارة « لمراتب القول »  
ولا « لمراتب المستمعين » على الحقيقة .

وبهذا يظهر أن المخطوطة الاسكوريالية ، والكتاب كما طبع ، ناقصان نقصا

كبيراً ، وأن محقق الكتاب لم ينتبه إلى هذا النقص الواضح ، أو امله أنغض عينيه عن هذا النقص ، وتلصق في بعض الأحيان تعليلات لا تقوم ، وفرصها على الكتاب ، بدليل أن هذا المفقود كله قد جاء بالنسخة المخطوطة التي وقعت في يد الدكتور علي حسن عبد القادر ، فقد جاء فيها ذكر البيان الرابع ، وهو الكتاب ، واستغرق من أصل الكتاب جزءاً كبيراً أصلياً ، كما جاء فيها الكلام على باب المعنى ، وذكر العروض والقافية بتفصيل كامل واف ، وكذلك جاء فيها ما بقى من وجوه الحديث وجهاً وجهاً ، وكذلك مراتب القول ، ومراتب السمعين له ، مرتبة مرتبة ، فكانت هذه المخطوطة هي النسخة الكاملة للكتاب .

ويرى الدكتور علي حسن عبد القادر أن مخطوطة الإسكوريال كانت ناقصة ، أو نسخت من أخرى ناقصة ، فزاد كاتبها ما يشعر بالتمام ، وهو قوله « وقد تقدم القول فيه ، وبالله التوفيق » وهي عادة معروفة عند الوراقين ، كما حصل ذلك في كتاب « الوزراء والكتاب » للجيشياري مثلاً .

وبقرر بعد ذلك أن أهمية مخطوطته لا تنحصر في أنها النص الكامل للكتاب كما كتبه مؤلفه « أي أكثر من ضعف النص المطبوع ، بل إن لها أهمية أخرى أكبر من ذلك ، وهي معرفة مؤلف هذا الكتاب على التحقيق ، فقد ذكر المؤلف في هذه المخطوطة اسمه كاملاً في أثناء كتابه على عادة المؤلفين المتقدمين ، فقال في أول البيان الرابع - وهو جزء مفقود من النسخة الإسكوريالية - : قال أبو الحسن إسحاق بن إبراهيم بن سفيان بن وهب الكاتب : قد ذكرنا فيما تقدم من كتابنا هذا بنعمة الله . . . وهو تصريح يبطل نسبة الكتاب إلى قدامة ابن جعفر ، ويضع حداً فاصلاً للنزاع في مسألة مؤلف الكتاب ، كما أن هذه المخطوطة زيادة على هذا تحمل الاسم الصحيح للكتاب ، وهو كتاب « البرهان في وجوه البيان <sup>(١)</sup> .

(١) عن مقال الدكتور علي حسن عبد القادر لشر في مجلة المجمع العلمي العربي في دمشق الجزء الأول من المجلد الرابع والعشرين (١ كانون الأول سنة ١٩٤٩) ص ٧٣ وما بعدها .

## أسلوب قدامة

وبمناسبة عرض آثار قدامة العلمية رأيت أن من المناسب أن أذيل هذا الفصل بكلمة عن أسلوب قدامة في التأليف .

وأسلوب قدامة في كتبه التي وقفنا عليها هو أسلوب العلماء الذين لا يهتمون فيما يكتبون إلا أن يقرروا الحقائق ، ويستنبطوا القواعد ، وليس يدور في خلدنا بعد ذلك أن يتحروا تخير اللفظ وجمال الأسلوب ، ولا يعينهم أن يكون أسلوبهم موصوفاً بالأناقة في الصياغة ، فلا يلبسون معانيهم الألفاظ المجانسة لها ، ولو كان الموضوع الذي يعالجونه من صميم الموضوعات الأدبية ، التي ينبغي ألا تقل فيها فخامة اللفظ ، وجودته عن قوة المعنى وصحته .

ولقد تقرأ لقدامة كتابه المؤلف في نقد الشعر ، فتمترضك بعض التعابير التي لا تروقك ، أو لا تراها تماثل أسلوب العصر الذي أنشئت فيه ، فافتقدت صفات الجزالة وصفات السلاسة ، بل قد ترى في بعض تلك التعابير انحرافاً عن السنن المسلوكة ، مما يقعد بها عن أساليب البلغاء « وهو معدود منهم » ويجعلها أقرب إلى الركة والضعف منها إلى الصحة والسلامة ، وقد تؤدي تلك الركة إلى الالتواء الذي يصعب معه تبين المراد؛ وتحصيل المعنى الذي تضمنته العبارة ، ومن أمثلة ما يلاحظ فيه ذلك قوله : « لما كان أكثر وصف الشعراء إنما يقع على الأشياء المركبة من ضروب المعاني ، كان أحسنهم وصفاً من أتى في شعره بأكثر المعاني التي الوصوف مركب منها <sup>(١)</sup> » وقوله في الانتصار للفلو وتفضيله على الاختصار على الحد الأوسط « وكذلك يرى فلاسفة اليونانيين في الشعر على مذهب لغتهم . <sup>(٢)</sup> » وفي نعت اللفظ « . . عليه رونق الفصاحة مع الخلو

• (١) نقد الشعر ٦٢ .

• (٢) نقد الشعر ٢٦ .

من البشاعة ، مثل أشعار يوجد فيها ذلك ، وإن خلت من سائر النعوت للشعر<sup>(١)</sup> «  
ومثل ذلك في نعت الوزن « أن يكون سهل العروض من أشعار يوجد فيها ذلك  
وإن خلت من أكثر نعوت الشعر<sup>(٢)</sup> » وقوله في التصحيح : « هو أن يتوخى  
فيه تصيير مقاطع الأجزاء في البيت على سجع ، أو شبيه به ، أو من جنس واحد  
في التصريف . . . وربما كان السجع في لفظة لفظة ، ولكن في لفظتين لفظتين  
بالوزن نفسه<sup>(٣)</sup> » فقد أدى صف الأسلوب وعدم استقامته إلى النعوض ، وعدم  
الإبانة عما يريد .

وقد يكون من الممكن إرجاع هذا الضعف ، وتلك الركة إلى أن الرجل كان  
في أول أمره من الستعريين ، الذين لم يكن البيان العربي فيهم طبعاً وسليقة ،  
ولم تكن لديهم من اللغة الثروة الكافية التي تعينهم على ما هم بسبيله ، وكان  
ينقصهم الاطلاع الواسع على الأدب العربي وهضمه ، واحتذاء البلاء من الشعراء  
والكتاب والخطباء فيما يقولون ويكتبون .

ونعتقد أن تقرير العلوم ، والتعبير عن الحقائق ، ليس هو السبب الأوحد  
الذي يعوق عن حسن الصياغة وجودة العبارة ، فقد سبق الجاحظ قدامة  
إلى علاج موضوعات علمية شتى ، ولم تحمل تلك العلوم والمعارف بين الجاحظ  
وبين جودة التعبير ، والافتتان في التصوير ، والتصرف في القول إلى درجة  
ليس وراءها بنية لاستزيد . . .

وحين قرأ كتاب « نقد الشعر » سلجج الدليل على قلة محصول قدامة من

(١) نقد الشعر ١٠ .

(٢) نقد الشعر ١٢ .

(٣) نقد الشعر ١٤ .

الشعر في التمثيل والاحتجاج ، فقد تراه يستشهد بقصيدة واحدة ، أو بأكثرها في مقام كان يكفيه فيه بعض أبياتها ، وكان خيراً له أن يأخذ أبياتاً منها وأبياتاً من غيرها ، وقد يتضائل هذا الاحتجاج إلى بيت واحد ، مع أن مجال التوضيح وطبيعة الموضوع يقتضيان سعة في القول ، وعرضاً لنصوص كثيرة من متخير الشعر ، ومع ذلك لم يوفق دائماً إلى التمثيل بأجود المأثور من القول ، وما ذلك إلا للسبب الذي قدمنا ، وهو قلة محصوله من الأدب العربي ، حين ألف نقد الشعر في مطلع حياته العلمية ، ولأنه أفاد اللغة بالكسب والتعلم .

وهذا الذي نجده في كتابات قدامة فطن إليه معاصروه مع اعترافهم بانفراده بعلاج موضوعات لم يسبق لعيرة علاجها بالطريقة التي رسمها للعلاج .

ويؤيد ذلك ما قرره أبو حيان التوحيدي من أنه « ما رأى أحداً تفاهى في وصف النثر بجميع ما فيه وعليه غير قدامة بن جعفر في المنزلة الثالثة من كتابه<sup>(١)</sup> » وقال لنا علي بن عيسى الوزير : عرض علي قدامة كتابه سنة عشرين وثلثمائة واختبرته ، فوجدته قد بالغ وأحسن ، وتفرد في وصف فنون البلاغة في المنزلة الثالثة بما لم يشركه فيه أحد من طريق اللفظ والمعنى ، مما يدل على المختار المجتبي ، والمعيب المجتنب ، ولقد شاكه فيه الخليل بن أحمد في وضع المروض ، ولكنني وجدته هجين اللفظ ، ركيك البلاغة في وصف البلاغة ، حتى كأن ما يصفه ليس ما يعرفه ، وكأن ما يدل به غير ما يدل عليه ، والعرب تقول : فلان يدل ولا يدل ، حكاه ابن الأعرابي ، وهذا

(١) بقصد كتاب الفرج وسنة الكتابة .

لا يكون إلا من غزارة العلم ، وحسن التصُّور ، وتوارد المعنى ، وقد الطبع  
وتصرف القريحة . قال : ولولا أن الأمر على ما ذكرت اكان الطريق الذي  
سلكه ، والفن الذي ملكه ، والكثرة الذي هجم عليه والنمط الذي ظفر به ،  
قد برز في أحسن معرض ، وتحلى بالطف كلام ، وماس في أطول  
ذيل ، وسفر عن أحسن وجه ، وطلع من أقرب نفق ، وحلق  
في أبعادق<sup>(١)</sup> .